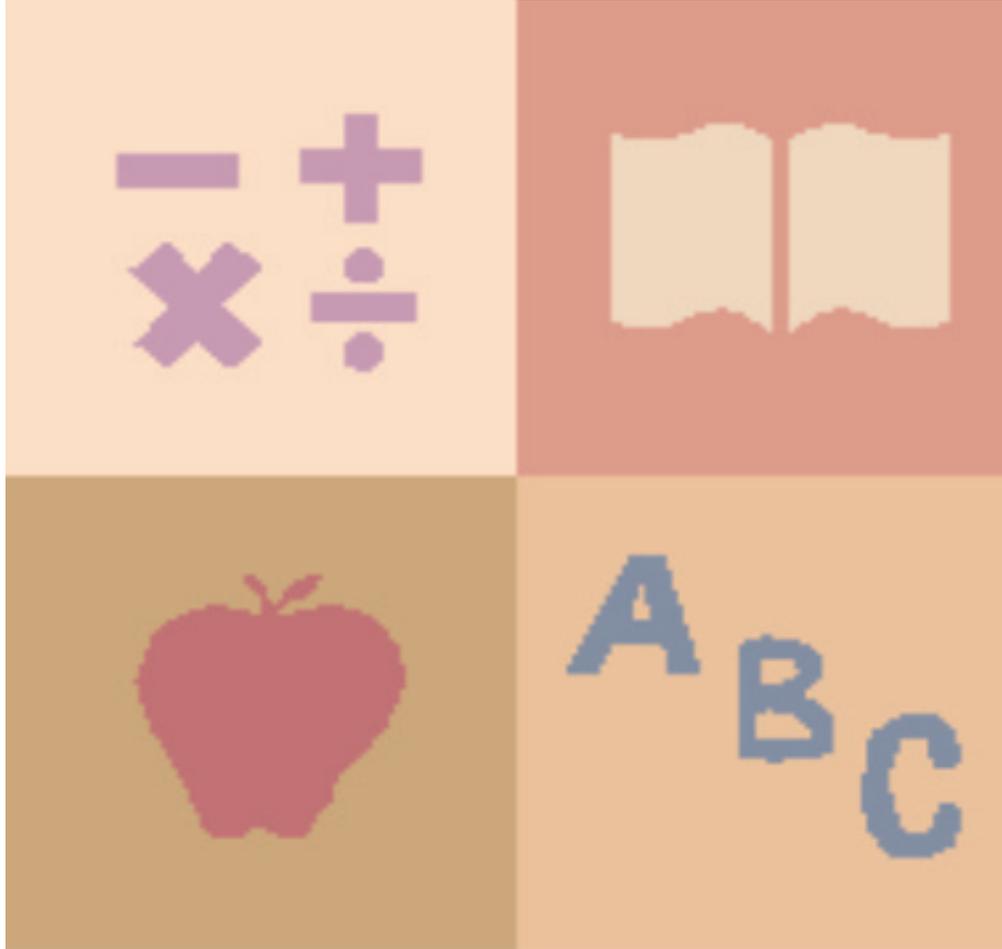


إجراءات الحماية حقوق الأولياء



Maryland State Department of Education
(إدارة التربية بولاية ماريلند)

Division of Special Education/Early Intervention Services
(قسم التربية الخاصة/ خدمات التدخل المبكر)

يوليو 2005

Maryland State Board of Education
(مجلس التربية بولاية ماريلند)

Dunbar Brooks، النائب الرئيس
Jo Ann T. Bell
Beverly A. Cooper
Clarence Hawkins
Maria C. Torres-Queral
Joshua L. Michael، طالب عضو

Edward L. Root، الرئيس
Lelia Thompson Allen
J. Henry Butta
Calvin D. Disney
Karabelle A. L. Pizzigati
David F. Tufaro

Nancy S. Grasmick، سكرتيرة
ناظرة إدارة التربية بالولاية

Richard A. Steinke
نائب ناظر الولاية
التعليم والتعجيل الأكاديمي

Carol Ann Baglin
مساعدة ناظرة إدارة التربية بالولاية
قسم التربية الخاصة/ خدمات التدخل المبكر

Robert L. Ehrlich, Jr.
الوالي

Maryland State Department of Education
200 West Baltimore Street
Baltimore, MD 21201

لا تميز إدارة التربية بولاية ماريلند ولا تفرق بناءً على العرق أو اللون أو الجنس أو العمر أو البلد الأصلي أو الإعاقة، فيما يتعلق بالتوظيف أو توفير البرامج. لكل الأسئلة التي تتعلق بسياسة إدارة التعليم، الرجاء الاتصال بمكتب Equity Assurance and Compliance Branch، الهاتف 767-0433 (410)، للصم والبكم 333-3045 (410)، أو الفاكس 767-0431 (410). وفقاً لقانون الأمريكيين المعاقين (ADA) (Americans with Disabilities Act) تتوفر هذه الوثيقة في صيغ بديلة تحت الطلب. اتصل بقسم التربية الخاصة/خدمات التدخل المبكر Division of Special Education/Early Intervention Services, Maryland State Department of Education، بالهاتف 767-0858 (410) أو الفاكس 333-8165 (410) أو للصم والبكم 333-0731 (410)

لقد تم وضع وإنتاج هذه الوثيقة من طرف مصلحة التربية الخاصة/خدمات التدخل المبكر ويفضل قرض من قانون تعليم الأفراد المعاقين #HO27A040035A Part B، grant ممول من طرف وزارة التربية الأمريكية ومكتب التربية الخاصة وخدمات إعادة التأهيل Office of Special Education and Rehabilitative Services. إن الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة لا تعكس وجهة نظر وكالة التربية للولايات المتحدة أو أي وكالة فيدرالية أخرى ولا يمكن اعتبارها كذلك. يحصل قسم التربية الخاصة/خدمات التدخل المبكر على تمويل من مكتب برامج التربية الخاصة ومكتب التربية الخاصة وخدمات إعادة التأهيل ووزارة التربية الأمريكية. لا تخضع هذه المعلومات لقوانين حقوق النشر. نشجع القراء على نسخها وتبادلها مع ذكر المؤلف وصاحب الوثيقة إدارة خدمات التربية الخاصة/التدخل المبكر بوكالة التربية لولاية ماريلند.



فهرس المحتويات

- 1 القسم الأول - حماية الإجراءات
- 1 القسم الثاني - الإشعار المُسبق
- 2 القسم الثالث - الموافقة
- 3 القسم الرابع - إجراءات التقييم التربوي
- 5 القسم الخامس - تقييم التربية الخاصة
- 6 القسم السادس - برنامج التربية الخاص
- 10 القسم السابع - خدمات السنة الدراسية المُطوّلة
- 10 القسم الثامن - الانتقال من برنامج الأطفال الصغار والأطفال
- 11 القسم التاسع - الإجراءات المتعلقة بسجلات التربية
- 13 القسم العاشر - تأديب الطلبة المعاقين
- 15 القسم الحادي عشر - تعيين الطلبة في مدارس خاصة من قبل والديهم
- 16 القسم الثاني عشر - الولي الوكيل
- 17 القسم الثالث عشر - تحويل حقوق الأولياء لدى بلوغ سن الرشد
- 17 القسم الرابع عشر - حل النزاعات
- 21 القسم الخامس عشر - أجور المحاماة

القسم الأول – حماية الإجراءات

إن الحماية المضمنة في هذه الوثيقة هي مثبتة من طرف قانون التربية الخاص بالمعاقين لسنة 2004 والمعروف باسم 1400 U.S.C. § 20 (IDEA 2004) والمواد التي تليه 16-01.01-13A.05.COMAR التي تنفذ قانون التربية الخاص بالمعاقين 2004. تقوم كل وكالة فيدرالية بوضع وصيانة وتطبيق إجراءات الحماية التي توافق متطلبات قانون التربية الخاص بالمعاقين لسنة 2004. تقدم نسخة من وثيقة إجراءات الحماية إلى الأولياء مرة واحدة في السنة إلا:

- عند إحالة الطفل على التقييم المبني أو إذا طلب الولي إجراء تقييم على الطفل؛
- عند رفع أول شكوى وفقا للفقرة 615(b)(6)؛
- أو عند الطلب من قبل الولي.

تقوم الوكالة العمومية بتحميل نسخة من إجراءات الحماية على موقعها على الإنترنت إن كان لديها موقع على الإنترنت.

يتضمن الإشعار بإجراءات الحماية شرحا شاملا لإجراءات السلامة يكتب في لغة الوالدين الأصلية، إلا إذا كان من الواضح أنه لا يمكن القيام بذلك، ويكون هذا الشرح سهل الفهم وواضحا. إن كانت لغة الوالدين الأصلية أو وسائل الاتصال الأخرى التي يستعملها الوالدين غير مكتوبة، يجب أن تتخذ الوكالة العمومية الإجراءات اللازمة لتوفير الترجمة الشفهية، أو وسيلة أخرى، للوالدين في لغتهما الأصلية أو باستعمال وسيلة اتصال أخرى. يجب الاحتفاظ كتابيا بما يثبت ترجمة الإشعار وأن الوالدين فهما محتوى حماية الإجراءات.

يجب توفير الفرصة لوالدي تلميذ مُعاق للتدقيق في كل سجلات التعليم ومراجعتها بالنسبة لهوية الطفل والتقييم والتعيين التربوي الخاص به، وكذلك توفير التعليم العمومي المناسب مجانا (Free Appropriate Public Education) المعروف باسم. الرجاء مراجعة القسم التاسع – الإجراءات الخاصة بسجلات التعليم للمزيد من المعلومات. بالإضافة إلى ذلك يجب أيضا منح الفرصة لوالدي التلميذ المُعاق للمشاركة في الاجتماعات الخاصة بتحديد قدرات الطفل وتقييمها وتعيينه التربوي، وتوفير التعليم العمومي المناسب مجانا. الرجاء مراجعة القسم السابع – برنامج التربية الخاص للمزيد من المعلومات. للحصول على نُسخ إضافية لهذه الوثيقة، الرجاء الاتصال بمدرسة الطفل.

القسم الثاني – الإشعار المُسبق

يجب على الوكالة العمومية تقديم إشعار كتابي للوالدين كلما تقترح أو ترفض أو تبدأ أو تُغيّر الهوية أو التقييم أو برنامج التعليم أو التعيين التربوي الخاص بالطفل، أو شروط التعليم العمومي المناسب المجاني الخاص بالطفل. إن كان الإشعار الكتابي يتعلق بإجراء مُقترح من طرف الوكالة العمومية والذي يستوجب الحصول على موافقة الوالدين، فبإمكان الوكالة تقديم الإشعار الكتابي في نفس الوقت الذي تطلب فيه موافقة الوالدين. ويجب أن يتضمن الإشعار الكتابي ما يلي:

- وصف للإجراء (أو الإجراءات) المُقترحة أو المرفوضة من طرف الوكالة العمومية؛
- شرح للأسباب التي تجعل الوكالة العمومية تقترح هذه الإجراءات أو ترفضها؛
- وصف لأي خيارات قامت الوكالة العمومية باعتبارها والأسباب لرفض هذه الخيارات؛
- وصف لكل إجراء تقييمي واختبار وسجل، أو تقرير استندت عليها الوكالة العمومية في قرارها بتقديم الاقتراح أو برفضه؛
- وصف لأي أسباب أو عوامل أخرى مُتصلة بالرفض أو بالاقتراح الذي قدمته الوكالة العمومية؛
- تصريح بنص على حقوق والدي التلميذ المُعاق، وأن هذه الحقوق محمية وفقا لإجراءات الحماية، وإذا لم يكن هذا الإشعار يتعلق بإحالة مبدئية للتقييم، يجب أيضا ذكر الوسائل التي تمكن الوالدين من الحصول على نسخة من وثيقة إجراءات الحماية؛ و
- الموارد (الأشخاص) الذين يمكن الاتصال بهم من طرف الوالدين لطلب المساعدة في فهم شروط ومحتويات قانون التربية الخاص بالمعاقين.

يجب كتابة الإشعار في لغة يفهمها العامة وكذلك في اللغة الأصلية للوالدين أو في أي وسيلة اتصال أخرى يستعملها الوالدين، إلا إذا تعذر القيام بذلك. إن كانت لغة الوالدين الأصلية أو وسائل الاتصال الأخرى التي يستعملها الوالدين غير مكتوبة، يجب أن تتخذ الوكالة العمومية الإجراءات اللازمة لتوفير ما يلي:

يحدد قانون COMAR 13A.05.01.03B(52) "الوكالة العمومية" بصفتها مؤسسة حكومية محلية أو تابعة للولاية أو مؤسسة شبه حكومية مسؤولة عن تقديم التعليم العمومي المجاني إلى الطلبة المعاقين. يتضمن هذا المصطلح أنظمة المدارس المحلية وإدارة التربية بولاية ماريلند ومصحة الصحة العقلية ومصحة خدمات الأحداث ومدرسة ماريلند للمعيان ومدرسة ماريلند للصم ومنشآت الإصلاحات الخاصة بالبالغين.

يشير مصطلح "الولي" إلى ولي الطفل بالتبني أو ولي يرعى الطفل (إلا إذا كان الولي الراعي محظورا من قوانين الولاية برعاية الطفل)؛ أو وصي (لا يمكن للولاية أن تقوم بالوصاية إذا كان الطفل محروسا من قبل الولاية) أو شخص مسؤول مكان الولي الطبيعي أو الولي بالتبني (مثل الجد أو زوج الأم/ زوجة الأب أو أحد الأقرباء الآخرين) أو شخص مسؤول قانونيا على مصالح الطفل أو شخص موكل قانونيا على مصالح الطفل. وبالرغم من أن القانون يتضمن مصطلح الولي الراعي في تعريف كلمة "ولي" إلا أن تعريف كلمة ولي في المادة 8-412 من قانون التربية المنقح لولاية ماريلند، لا تتضمن الولي الراعي إلا إذا كان الولي الراعي قريبا أو زوج الأم/ زوجة الأب. وبالتالي يجب على الشخص غير القريب أو ليس زوج الأم/ زوجة الأب والذي يرعى مصالح الطفل أن يكون في نفس الوقت موكلا قانونيا حتى يتمكن من تمثيل الطفل خلال إجراءات اتخاذ القرارات التربوية. الرجاء الرجوع إلى القسم الثاني عشر – الولي الوكيل، للمزيد من التفاصيل.

- ترجمة الإشعار شفهيًا أو وسيلة أخرى، للوالدين في لغتهما الأصلية أو باستعمال وسيلة اتصال أخرى؛
- أن يفهم الوالدين محتوى الإشعار؛ و
- يجب الاحتفاظ كتابيا بما يثبت ترجمة الإشعار وأن الوالدين فهما محتوى الإشعار.

قد يفضل ولي طفل معاق استلام الإشعارات الضرورية وفقا لهذا القسم عن طريق البريد الإلكتروني إذا كانت الوكالة العمومية توفر هذا الخيار.

القسم الثالث – الموافقة

تعني الموافقة:

- أنه تم إبلاغ الوالدين بكلّ المعلومات المناسبة والمتعلقة بالنشاطات التي طلبت من أجلها الموافقة، في لغة الوالدين الأصلية، أو بوسيلة اتصال أخرى مفهومة لديهما؛
- أن الولي متفهم وموافق كتابيا على القيام بهذا النشاط الذي يتطلب موافقته وأن وثيقة الموافقة تشرح ذلك النشاط وتذكر السجلات (إذا وُجدت) التي سيتم إقضاءها وكذلك إلى من سيتم إقضاء هذه المعلومات؛
- أن الولي يدرك أن موافقته اختيارية ويمكنه سحبها في أي وقت يشاء.

إذا قام الوالدين بسحب موافقتهم، فهذا السحب لا يكون رجعي الأثر (فعلى سبيل المثال، هذا السحب لا ينفي إجراء تمّ بعد الموافقة وقبل سحبها).

عام

يجب على الوكالة العمومية أن تحصل على موافقة الوالدين قبل القيام بتقييم مبدئي أو إعادة تقييم وكذلك قبل التوفير المبدئي للتربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك إلى طفل معاق. لا يمكن اعتبار الموافقة على تقييم مبدئي، أنها في نفس الوقت موافقة على تعيين مبدئي لتوفير التربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك لطفل معاق. ليس من الضروري الحصول على موافقة الأولياء لمراجعة البيانات الموجودة كجزء من التقييم، أو إعادة التقييم، أو القيام باختبار أو أي تقييم آخر يُقدّم لكل الأطفال، إلا إن كان ذلك الاختبار أو التقييم يتطلب موافقة أولياء جميع الأطفال.

رفض الوالدين

إذا رفض الوالدين تقديم موافقتهم على التقييمات المبدئية أو إعادة التقييمات، فإنه من حقّ الوكالة العمومية المطالبة بإجراء الوساطة أو بعقد جلسة إدارية، وعلى الوكالة في تلك الحالة، إشعار الوالدين بطلب الوكالة العمومية لعقد جلسة إدارية ولتوفر الوساطة. الرجاء الرجوع إلى القسم الرابع عشر – حلّ النزاعات للمزيد من المعلومات.

إذا رفض الأولياء الموافقة على خدمات التربية المبدئية المقدمة وفقا لقانون التربية الخاص بالمعاقين أو لم يجيبوا على طلب تقديم الخدمات المبدئية، لن تقوم الوكالة العمومية بتقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات الأخرى ذات علاقة إلى الطفل.

لا يمكن للوكالة العمومية أن:

- تستعمل الوساطة أو إجراءات الجلسة الإدارية لتقدم خدمات التربية الخاصة والخدمات الأخرى المرفقة إلى الطفل؛
- أن تُعتبر منتهكة لمتطلبات توفير التعليم العمومي المناسب المجاني إذا فشلت في تقديم خدمات التربية الخاصة والخدمات الأخرى المرفقة إلى الطفل؛
- وأن يُطلب منها أن تحدد لقاء يتعلق ببرنامج التربية الخاصة أو تطور برنامجا للتربية الخاصة.

الموافقة بالنسبة للأطفال في حماية الولاية

إذا كان الطفل تحت حماية الولاية وغير مقيم وع والديه، يجب على الوكالة العمومية أن تقوم بالمجهودات المعقولة للحصول على موافقة والدي الطفل لإجراء تقييم مبدئي لتحديد ما إذا كان الطفل معاقا أم لا.

لا يُمكن أن يُطلب من الوكالة الحصول على موافقة والدي الطفل لإجراء تقييم مبدئي لتحديد ما إذا كان الطفل معاقا في الحالات التالية:

- لم تتمكن الوكالة من العثور على والدي الطفل بالرغم من الجهود المعقولة التي قامت بها؛
- لقد تم إنهاء حقوق والدي الطفل بموجب قانون الولاية؛ أو
- لقد قام قاض بتحويل حقوق الوالدين في اتخاذ القرارات التربوية التي تتعلق بالطفل بموجب قانون الولاية وقام شخص معين من قبل القاضي لتمثيل الطفل بالموافقة على إجراء التقييم المبدئي.

التخلف عن الجواب عن طلب إعادة التقييم

يجب أن تحاول الوكالة العمومية الحصول على موافقة الوالدين قبل إعادة تقييم الطفل. الحصول على موافقة الوالدين غير ضروري لإجراء إعادة التقييم، إذا كان في مقدور الوكالة العمومية الإثبات أنها اتخذت الإجراءات المناسبة للحصول على موافقة الوالدين، وأن والدي الطفل لم يُجيبوا على هذا الطلب. إذا لم يجب الوالدين على الإشعار الكتابي من الوكالة العمومية المُتعلق بإعادة تقييم الطفل، وإذا كان في مقدور الوكالة العمومية الإثبات أنها

- اتخذت الإجراءات المناسبة للحصول على موافقة الوالدين، فإنه بإمكان الوكالة العمومية إجراء إعادة التقييم بدون موافقة الوالدين. وحتى يتسنى للوكالة العمومية إثبات الإجراءات المناسبة، يجب أن تحتفظ بسجل لمحاولات الوكالة للحصول على موافقة الوالدين، مثل:
- بيانات مفصلة للمكالمات الهاتفية التي قامت بها أو حاولت القيام بها، ونتائج تلك المكالمات؛
 - نسخ من الرسائل والإشعارات التي أرسلت إلى الوالدين، وكذلك أي جواب تلقته من الوالدين؛ و
 - بيانات مفصلة للزيارات التي قامت بها لمنزل الوالدين أو مكان العمل ونتائج هذه الزيارات.

المحدودات

لا يمكن للوكالة العمومية استعمال رفض الوالدين لخدمة أو نشاط مثل التقييم المبدئي وإعادة التقييم والتوفير المبدئي للتعليم الخصوصي والخدمات المتصلة بذلك، لمنع الوالدين أو التلميذ من الحصول على أي خدمة أخرى أو مساعدة أو نشاط تقدمه الوكالة العمومية، باستثناء الحالات التي ينص عليها قانون التربية الخاص بالمعاقين باستثناء متطلبات التقييم المبدئي أو إعادة التقييم أو تقديم خدمات التربية الخاصة المبدئية والخدمات الأخرى ذات علاقة.

القسم الرابع – إجراء الاختبار التربوي

الاختبارات

- تمثل الاختبارات إجراءات مخصصة لكل طالب. قد تلجأ الوكالة العمومية إلى أدوات واستراتيجيات مختلفة للاختبار والتقييم لتحصيل المعلومات الأكاديمية والتنموية والوظيفية الكافية حول الطفل والتي من شأنها أن تساهم في تحديد ما إذا كان الطفل معاقا أم لا بالإضافة إلى محتوى البرنامج التربوي المخصص بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتقدم الحاصل في المنهاج العام أو للمشاركة في النشاطات المناسبة بالنسبة للطفل في السن قبل الدراسية. ويشمل هذا النوع من التقييم الاختبارات المطبوعة والملاحظات والمعلومات المحصلة من الوالدين وكذلك موارد أخرى للمعلومات تكون:
- مختارة ومقدمة بطريقة خالية من التمييز العنصري أو الثقافي؛
 - تقدم في لغة الطفل الأم أو بطريقة اتصال أخرى وفي الصيغة التي تمكن من تقديم المعلومات بدقة فيما يتعلق بما يعرفه الطفل وما يمكنه إنجازه أكاديميا وتنمويا وظيفيا إلا إذا تعذر القيام بمثل هذا الاختبار أو تقديمه أو إدارته؛
 - يُستعمل للأهداف التي تجعل إجراءات القياس والتقييم صحيحة وموثوق بها؛
 - تُقدم من قبل موظفين مطلعين ومدربين وفقا للتعليمات التي يقدمها مطور الاختبار؛
 - مخصصة لتحديد حاجات الطفل التربوية وليست مجرد اختبارات لتوفير فكرة عامة عن حاصل الذكاء (مستوى الذكاء)؛
 - مختارة لتعكس قدرات الطفل أو إنجازاته، عوضا عن إعطاء فكرة عن الإعاقات الحسية أو اليدوية أو المهارات اللغوية، باستثناء الحالات التي تكون فيها هذه المهارات موضوع الاختبار.

يجب أن يتضمن كل تقرير لإجراءات التقدير ما يلي:

- وصف لأداء الطفل في كل المجالات التي قد تحتوي على إعاقة؛
- المعلومات العملية والحسية والتنموية والسلوكية والبدنية المناسبة؛
- المعنى الضمني لذلك بالنسبة لتعليم الطفل وفقا لمنهاج الدراسة العام، أو بالنسبة لطفل في المرحلة قبل الدراسية، المساهمة في النشاطات الملائمة؛ و
- بالنسبة لكل التقييمات التي تُقام خارج الظروف العادية المعيارية، وصف لمدى اختلاف هذا التقييم عن إجراءات التقييم العادي المعياري.

التقييم

ويعنى بكلمة التقييم، الإجراءات المستعملة وفقا لقوانين الولاية والقوانين الفيدرالية لتقييم وتحديد الأهلية، لتحديد ما إذا كان الطفل معاقا بالإضافة إلى نوع ومدى التربية الخاصة والخدمات المرفقة التي يحتاج الطفل إليها. يتم إجراء تقييم مخصص وشامل قبل تقديم التربية الخاصة والخدمات المرفقة لتلميذ يشكو من إعاقة وفقا لقانون التربية الخاص بالمعاقين. يتم إجراء التقييم أثناء اجتماع بين فريق برنامج التربية الخاصة وبعض الأخصائيين الأكفاء، وفقا لما هو مناسب، لمراجعة:

- البيانات الموجودة ونتائج التقدير؛
- التقييم والمعلومات التي يقدمها الأولياء؛
- التقييم المبني على الأداء في الفصل الحالي بما في ذلك الملاحظات والتقييمات على مستوى المقاطعة والولاية،
- وملاحظات الأساتذة وموظفو الخدمات الأخرى المرفقة لتحديد:
 - ما إذا كان الطفل معاقا؛
 - ما إذا كان الطفل في حاجة إلى التربية الخاصة؛
 - مستويات الإنجازات الأكاديمية الجارية وحاجات الطفل التنموية؛
 - إن كانت حاجة الطفل للتربية الخاصة والبرامج المرفقة تقع في نفس فئات الإعاقة التي ألحق بها الطفل؛
 - وأي إضافات أو تعديلات يحتاج إليها الطفل لإنجاز أهداف برنامج التربية الخاصة (IEP) والمشاركة، إن كان ذلك مناسباً، في منهاج الدروس العامة.

يجب أن يكون التقييم المبدئي شاملا إلى حدٍ كافي يسمح بالتأكد من أن إجراءات تقييم الطفل تغطي كل الجوانب المتصلة بالإعاقة، بما في ذلك، إن كان ذلك مناسباً:

- الأداء الأكاديمي (المدرسي)؛
- الاتصال؛
- الذكاء العام؛
- الصحة، بما في ذلك السمع والرؤية؛
- القدرات الحركية؛
- والحالة السلوكية والعاطفية والاجتماعية.
- لا يُستخدم إجراء واحد لتحديد ما إذا كان الطفل يشكو من إعاقة ولتحديد برنامج تربوي مناسب للطفل.
- لا يمكن تحديد طفل باعتباره طالبا معاقا في حاجة إلى تربية خاصة وخدمات مرفقة إذا كان عامل التحديد يتمثل في نقص تعليمات المناسبة للقراءة بما في ذلك المكونات الأساسية لتعليمات القراءة:
 - الإدراك الفونيمي؛
 - علم الأصوات؛
 - تطور المفردات؛
 - فصاحة القراءة بما في ذلك مهارة القراءة الشفهية؛
 - استراتيجيات القدرة على فهم القراءة؛
- نقص في تعليمات الرياضيات أو لأن معرفة الطفل للغة الإنجليزية محدودة.

الإطار الزمني لإنهاء التقييم المبدئي

بإمكان الولي أو الوكالة العمومية المطالبة بإجراء تقييم مبدئي لتحديد ما إذا كان الطفل معاقا أم لا. يجب إنهاء التقييم المبدئي خلال مدة لا تتجاوز 60 يوما من تاريخ استلام موافقة الأولياء لتقييم الطفل. لا يمكن تطبيق مدة 60 يوما على الوكالات التربوية المحلية في حال:

- يلتحق الطفل بمدرسة تخدمها الوكالة العمومية بعد أن وافق الأولياء على التقييم المبدئي في وكالة عمومية أخرى وانتقل الطفل إلى الوكالة العمومية الجارية قبل أن يتم التأكد مما إذا كان الطفل معاقا، إلا إذا كانت الوكالة العمومية الثانية تسجل تقدما ملحوظا لضمان إنهاء التقييم في الوقت المناسب وإذا وافق الولي والوكالة العمومية الثانية على وقت محدد لإنهاء إجراء التقييم؛
 - أو إذا أخفق ولي الطفل باستمرار أو رفض تقديم الطفل لإجراء التقييم.
- إذا قرّر فريق برنامج التربية الخاصة عند التقييم المبدئي أن الطفل معاق وأنه في حاجة إلى برنامج تربية خصوصي بالإضافة إلى الخدمات المرفقة، فيجب عندها أن يلتقي فريق التربية الخاصة مرة ثانية خلال 30 يوما من التقييم المبدئي لتطوير برنامج تربية خاص بالطفل. وتقدم الوكالة العمومية نسخة من قرار تقييم فريق برنامج التربية الخاصة للوالدين.

إعادة التقييم

يجب أن تضمن الوكالة العمومية من إعادة التقييم لكل طفل معاق قد انتهت في حال:

- تقرر الوكالة العمومية أن حاجة الطفل إلى الخدمات التربوية وإلى الخدمات المرفقة، بما في ذلك الإنجاز المدرسي والأداء الوظيفي المحسّن، تتطلب إجراء إعادة تقييم؛
- أو يطلب ولي الطفل أو أستاذه إجراء إعادة تقييم.

لا يمكن أن يتم إجراء إعادة التقييم أكثر من مرة واحدة في السنة، إلا إذا اتفق الأولياء والوكالة العمومية على ما يخالف ذلك؛ وعلى الأقل مرة في كل ثلاث سنوات، إلا إذا اتفق الأولياء والوكالة العمومية على ضرورة إجراء إعادة التقييم. يجب على الوكالة العمومية، إلى أقصى حد ممكن، أن تشجع لقاءات دعم إعادة التقييم للطفل ولللقاءات الأخرى التي يجريها فريق برنامج التربية الخاصة بالطفل.

يقوم فريق برنامج التربية الخاصة بمراجعة بيانات التقييم الحالي، بما في ذلك المعلومات المُحصلة من الوالدين والاختبارات والتقييمات التي تتم في الفصل والاختبارات والتقييمات التي تتم على مستوى المقاطعة والولاية والملاحظات لتحديد ما إذا كانت بيانات إضافية ضرورية لتحديد:

- ما إذا كان الطفل يشكو من إعاقة تتطلب توفير التربية الخاصة والخدمات المرفقة؛
- مستويات الإنجاز الأكاديمي الحالية وحاجات الطفل التنموية الأخرى؛
- ما إذا كانت هناك حاجة لإضافات أو تعديلات بالنسبة للطفل لإنجاز أهداف برنامج التربية الخاصة وللمشاركة، إن كان ذلك مناسباً، في منهاج التدريس العام.

إذا قرّر فريق برنامج التربية الخاصة أنه من الضروري الحصول على بيانات إضافية، سيتمّ إجراء تلك التقييمات والاختبارات بعد إشعار الأولياء بذلك وبعد طلب موافقتهم. يقوم فريق برنامج التربية الخاصة بمراجعة نتائج التقييم خلال 90 يوماً من تاريخ لقاء فريق برنامج التربية الخاصة. إذا قرّر فريق برنامج التربية الخاصة أن البيانات الإضافية غير ضرورية، ستقوم الوكالة العمومية بإشعار الأولياء بذلك وبالأَسباب التي أدت إلى هذا القرار. ليست الوكالة العمومية مطالبة بإجراء التقييمات، إلا إذا طلب منها ولي الطفل بالتقييم بذلك.

إنهاء الخدمات

يجب على الوكالة العمومية إجراء إعادة التقييم على التلميذ المعاق وفقاً لقوانين ونظم الولاية والقوانين والنظم لفيدرالية للتقييم قبل تقرير ما إذا أصبح الطفل لا ينتمي إلى فئة التلاميذ المعاقين. وإعادة التقييم ليست ضرورية قبل انتهاء أهلية الطفل وفقاً لنص الجزء (ب) من قانون التربية الخاص بالمعاقين والذي (الطفل) يصدد التخرج من المدرسة الثانوية والحصول على شهادة ختم الدروس الثانوية العادية، أو يفوق عمره عمر التأهيل لبرنامج وفقاً لقانون الولاية.

القسم الخامس – التقييم التربوي الخاص

التعريف

- يعني بتقييم التربية الخاصة إجراءات التقييم والاختبارات التي يقوم بها خبراء مؤهلون غير موظفين من طرف الوكالة العمومية المسؤولة عن تقديم التربية للطفل.
 - تعني كلمة على الحساب العام أن الوكالة العمومية تتكلف بكامل مصاريف التقييم أو تضمن أن هذا التقييم سيتمّ بدون أي تكلفة للوالدين.
- بإمكان والدي تلميذ معاق الحصول على تقييم تربوي خاص للطفل وفقاً لقانون التربية الخاص بالمعاقين شريطة احترام الإجراءات المذكورة أدناه. تُقدم الوكالة العمومية للوالدين، إذا طالبوا بإجراء تقييم خاص، المعلومات حول كيفية الحصول على تقييم تربوي خاص وكذلك معايير الوكالة التي تنطبق على إجراءات التقييم التربوي الخاص.

معايير الوكالة العمومية

عندما يكون التقييم التربوي الخاص على الحساب العام، يجب أن تكون المعايير المتبعة للحصول على تقييم تربوي خاص، بما في ذلك موقع التقييم وكفاءة المُمتحن، هي نفس المعايير التي تستعملها الوكالة العمومية عند البدء في التقييم، وذلك إلى الحدود القانونية التي تضمن حقوق الوالدين في إجراء تقييم تربوي خاص. وباستثناء المعايير المذكورة أعلاه، لا يمكن للوكالة العمومية فرض شروط أو مدة زمنية محددة للحصول على تقييم تربوي خاص على الحساب العام.

حق الوالدين في الحصول على تقييم تربوي خاص على الحساب العام

- لوالدين الحق في إجراء تقييم تربوي خاص على الحساب العام إن لم يوافق الوالدين على نتائج التقييم الذي أجرته الوكالة العمومية. إذا طلب الوالدين إجراء تقييم تربوي على الحساب العام، يجب عندها على الوكالة العمومية، وبدون أي تأخير:
- البدء في إجراءات الجلسة الإدارية (Due Process Hearing) كي تثبت أن نتائج التقييم الذي قامت به مناسبة؛ أو
 - تضمن توفير التقييم التربوي الخاص على الحساب العام، إلا إذا أثبتت الوكالة العمومية خلال جلسة إدارية، أن نتائج التقييم التربوي الخاص الذي حصلت عليه العائلة، لا تفي بمتطلبات الوكالة العمومية.

إذا بدأت الوكالة العمومية إجراءات الجلسة الإدارية وكانت نتيجة الجلسة أن تقييم الوكالة مناسباً، يحتفظ الوالدين بحقهما في إجراء تقييم تربوي خاص، لكنه لن يكون على الحساب العام. إذا طلب الوالدين إجراء تقييم تربوي خاص، فيمكن للوكالة العمومية أن تطلب من الوالدين عرض السبب وراء رفض الوالدين لنتائج التقييم العام. وفي كل الحالات، ليس على الوالدين شرح الأسباب، ولا يمكن للوكالة العمومية، بدون سبب وجيه، تأخير التقييم التربوي الخاص على الحساب العام، أو بدء إجراءات الجلسة الإدارية للدفاع عن التقييم الذي قامت به الوكالة العمومية.

مطالبة الوالدين بإجراء التقييم

لوالدين الحق بتقييم تربوي خاص ومُستقلّ يقوم به خبراء مؤهلون، يختارهم الوالدين على حسابهما الخاص. يجب على فريق برنامج التربية الخاصة مراعاة المعلومات الناتجة عن التقييم التربوي الخاص الذي يتكلف به الوالدين، إن كانت هذه النتائج تستجيب لمتطلبات ومعايير الوكالة العمومية، عند اتخاذ القرار المتعلق بتوفير برنامج للطفل. وبالإمكان أيضاً تقديم نتائج التقييم الخاص الذي يقوم به الوالدين كدليّة خلال الجلسة الإدارية المتعلقة بالطفل.

طلب إجراء التقييم من طرف موظف إداري

إذا طلب قاضي المحكمة الإدارية أو موظفاً بمكتب الجلسات الإدارية إجراء تقييم تربوي خاص باعتباره جزءاً من الجلسة الإدارية، ستكون عندها نفقات التقييم الخاص على الحساب العام.

القسم السادس – برنامج التربية الخاص

اجتماعات فريق برنامج التربية الخاصة

تستخدم الوكالة العمومية مقاربة جماعية لتحديد ما إذا كان الطفل تلميذا معاقا كما هو محدد من طرف قانون التربية الخاص بالمعاقين وكذلك حاجات الطفل التربوية. وكل وكالة عمومية مسؤولة عن البدء في، وإجراء الاجتماعات بهدف تطوير ومراجعة وتعديل برنامج التربية الخاصة للطفل المعاق وتحديد التعيين المدرسي للطفل. يجب إشعار أولياء جميع الأطفال المعاقين وأن تمنح لهم فرصة المشاركة في لقاءات فريق برنامج التربية الخاصة المتعلقة بطفلهم. يكون الأولياء أعضاء في فريق برنامج التربية الخاصة الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالتعيين التربوي لطفلهم. يجب أن تبذل الوكالة العمومية الجهود الكافية لضمان تفهم الوالدين ومشاركتهم في كل النقاشات الجماعية المتعلقة بالتعيين المدرسي لطفلهم، بما في ذلك توفير خدمات الترجمة في لغة الوالدين الأصلية أو لمن يشكو من الصمم.

إذا قرّر فريق برنامج التربية الخاصة أن الطفل في حاجة إلى تربية خصوصية وإلى الخدمات المرفقة، يجب أن يلتقي فريق برنامج التربية الخاصة مرة أخرى خلال 30 يوما لوضع وتطوير برنامج التربية الخاص بالطفل. وللوالدين، بصفتهم عضوين في فريق برنامج التربية الخاصة، الحق في طلب مراجعة لبرنامج التربية الخاص بالطفل في أي وقت.

مشاركة الوالدين في الاجتماعات

يجب أن تتخذ كل وكالة عمومية الخطوات اللازمة لضمان وجود كلا والدي (أو واحد منهما) التلميذ المعاق أثناء كل اجتماع لفريق برنامج التربية الخاصة، أو منحهما فرصة المشاركة. يجب إشعار الوالدين بهذه الاجتماعات مبكرا حتى تتسنى لهما فرصة الحضور، كما يجب جدولة الاجتماع في مكان وزمن يتفق عليهما الجميع. يجب أن يتضمن الإشعار موضوع الاجتماع والمكان والوقت، وكذلك أسماء الأشخاص الحاضرين. كما يجب أن يتضمن الإشعار، وفقا لقرار الوالدين أو الوكالة العمومية، أنه بإمكان أشخاص آخرين لهم معرفة أو خبرة خاصة بالطفل، بما في ذلك أقرباء الطفل، إن كان ذلك مناسباً، المشاركة في اجتماعات فريق برنامج التربية الخاصة. يتم تحديد معرفة كل شخص أو خبرته الخاصة من قبل الطرف (الوالدين أو الوكالة العمومية) الذي استدعى هذا الشخص ليكون عضوا في فريق برنامج التربية الخاصة.

بالنسبة لتلميذ معاق يكون عمره 14 سنة أو أقل، وإن كان ذلك مناسباً، يجب أن يتضمن الإشعار أيضا أن الهدف من هذا الاجتماع هو تطوير بيان خدمات انتقال الطفل وأن الوكالة العمومية ستستدعي التلميذ. بالنسبة لتلميذ معاق يكون عمره 16 سنة أو أقل، وإن كان ذلك مناسباً، يجب أن يتضمن الإشعار أيضا أن الهدف من هذا الاجتماع هو اعتبار خدمات انتقال التلميذ وأن الوكالة ستستدعي التلميذ وكذلك ذكر أي وكالة أخرى سيتم استدعاؤها لحضور الاجتماع.

يجب إشعار (الوالدين) باجتماع فريق برنامج التربية الخاصة قصد تطوير أو مراجعة أو تعديل برنامج التربية الخاصة بالطفل، بما في ذلك تحديد التعيين المدرسي للطفل، عشرة (10) أيام على أقل تقدير، قبل انعقاد الاجتماع، إلا في حالة انعقاد اجتماع عاجل قصد:

- النظر في مسائل تأديبية؛
- تحديد التعيين المدرسي للطفل، إن كان الطفل تلميذا معاقا ولا يتلقى في الوقت الحاضر خدمات تربوية؛ أو
- لمواجهة حاجات ملحة أخرى للطفل لضمان توفير خدمات قانون.

إذا تعذر على الوالدين حضور الاجتماع، يجب عندها على الوكالة العمومية استعمال وسائل أخرى لضمان مشاركة الوالدين، بما في ذلك المخاطبات الهاتفية الفردية أو الجماعية. قد يتم إجراء الاجتماع بدون حضور الوالدين إذا لم تتمكن الوكالة العمومية من إقناع الوالدين بضرورة حضورهما. وبإمكان فريق برنامج التربية الخاصة اتخاذ قرار التعيين المدرسي بدون مشاركة الوالدين، إذا تعذر على الوكالة العمومية بإقناع الوالدين بالمشاركة في اتخاذ القرار. وفي هذه الحالة، يجب أن تحافظ الوكالة العمومية على سجلات محاولاتها لترتيب مكان ووقت يتفق عليهما كلا الطرفين، مثل سجلات المكالمات الهاتفية أو محاولات الاتصالات الهاتفية ونتائج هذه المكالمات، ونسخ الرسائل والإشعارات المرسلة للوالدين والإجابات التي استلمتها الوكالة، وكذلك بيانات مفصلة للزيارات التي قامت بها الوكالة لمنزل الوالدين أو لمكان العمل ونتيجة هذه الزيارات.

لا يمكن للاجتماع أن يتضمن محادثات غير رسمية أو غير مجدولة يشارك فيها موظفو الوكالة العمومية، أو محادثات تتعلق بمسائل مثل منهجية التدريس أو مخطط الدروس أو تنسيق توفير الخدمات، إن لم يتم النظر في هذه المسائل في برنامج التربية الخاص بالطفل. ولا يتضمن الاجتماع نشاطات تحضيرية يقوم بها موظفو الوكالة العمومية لتطوير اقتراح أو إجابة على اقتراح قدمه الوالدين والذي سيتم مناقشته أثناء اجتماع لاحق.

فريق برنامج التربية الخاصة

يتضمن فريق برنامج التربية الخاصة:

- والدي التلميذ أو الوصي أو الوالد أو الوالدة الوكيل(ة)؛
- أحد مُدرسي الطفل، على الأقل، إن كان الطفل يشارك في برامج التربية العامة. إن لم يكن للطفل مُدرس لبرامج التربية العامة أو كان عمره أقل من السن المدرسي، فعندها يحضر شخص مؤهل لتدريس الطفل في ذلك العمر؛
- مُدرس البرامج التربوية الخاصة بالطفل على الأقل، أو إن كان ذلك مناسباً، مقدّم الخدمات للطفل؛

- ممثل عن الوكالة العمومية المؤهلة لتقديم، أو الإشراف على توفير التربية المُصممة خصيصا للتلاميذ المعاقين، وكذلك يعرف المنهاج الدراسي العام وموارد الوكالة العمومية المتوفرة؛
- شخص بإمكانه تأويل المعاني الضمنية التدريسية للتقييمات. من الجائز أن يكون هذا الشخص أحد أعضاء فريق الوكالة العمومية المذكورة أعلاه؛
- إذا اختار الأولياء، أو الوكالة العمومية، أشخاصا آخرين لهم معرفة أو خبرة خاصة تتعلق بالطفل؛
- يجب أن تقوم الوكالة العمومية، إلى أقصى حد مناسب وبموافقة الأولياء، باستدعاء ممثل عن أي وكالة عمومية مشاركة قد تكون مسؤولة عن تقديم خدمات الانتقال أو عن تكلفتها؛
- بالإضافة إلى استدعاء الطفل، إن كان ذلك مناسباً. يتم استدعاء الطفل ومن المنتظر أن يحضر الطفل لقاء فريق برنامج التربية الخاصة إذا كان الغرض من اللقاء هو النظر في الأهداف بعد الثانوية للطفل وخدمات الانتقال الضرورية لمساعدة الطفل على إنجاز تلك الأهداف.

حضور لقاء فريق برنامج التربية الخاصة

- ليس على المشارك في لقاء فريق برنامج التربية الخاصة الحضور في كامل اللقاء أو في جزء منه، إذا اتفق ولي الطفل المعاق والوكالة العمومية كتابياً على أن حضور ذلك الشخص العضو غير ضروري لأنه لن يتم تعديل أو النظر خلال اللقاء في الموضوع الذي يختص فيه ذلك العضو.
- بالإمكان لعضو في فريق برنامج التربية الخاصة عدم المشاركة في كامل اللقاء أو في جزء منه، إذا تضمن اللقاء تعديلاً أو نقاشاً لموضوع أو خدمات تكون من اختصاص ذلك العضو، في حال—

- يتفق ولي الطفل المعاق والوكالة العمومية كتابياً على عدم حضور ذلك العضو في الفريق؛
- ويقدم ذلك العضو تقريراً كتابياً حول تطوير برنامج التربية الخاصة إلى ولي الطفل وفريق برنامج التربية الخاصة وذلك قبل عقد اللقاء.

محتوى برنامج التربية الخاصة

يتم تطوير برنامج التربية الخاصة من قبل فريق برنامج التربية الخاصة ويتضمن:

- بيانا لمستويات الطفل الحالية فيما يتعلق بالإنجازات الأكاديمية والأداء الوظيفي، بما في ذلك—
- كيف تؤثر إعاقة الطفل على نموه ومشاركته في المنهاج الدراسي العام (مثال: نفس المنهاج الدراسي الذي يُقدم إلى الأطفال غير المعاقين)؛ أو
- بالنسبة للمرحلة ما قبل المدرسية وإذا كان ذلك مناسباً، كيف تؤثر الإعاقة على مشاركة الطفل في النشاطات المناسبة؛
- بيانا عن الأهداف السنوية التي يمكن قياسها بما في ذلك الأهداف الأكاديمية والوظيفية المُصممة لغرض—
- تلبية حاجات الطفل الناتجة عن الإعاقة حتى يتمكن الطفل من النمو والمشاركة في المنهاج الدراسي العام؛
- وتلبية جميع حاجات الطفل الأخرى التربوية الناتجة عن الإعاقة؛
- وصف للمعلومات أو للأهداف على المدى القصير؛
- شرح لطريقة قياس (تقييم) نمو الطفل وتقدمه نحو إنجاز الأهداف السنوية ومتى سيتم توفير التقارير الدورية حول نمو الطفل وتقدمه نحو إنجاز الأهداف السنوية (مثل التقارير الثلاثية (كل ثلاثة أشهر) أو تقارير دورية أخرى عند إصدار بطاقات النتائج)؛
- يتم توفير بيان يحتوي على التربية الخاصة والخدمات ذات علاقة والمساعدات والخدمات الإضافية، بنائية على بحوث يراجعها الزملاء، إلى أقصى حد مناسب، إلى الطفل أو نيابة عن الطفل، بالإضافة إلى بيان عن التعديلات المدخلة على البرنامج أو الدعم المقدم إلى موظفي المدرسة الذين سيعملون مع الطفل لتمكينه من—
- التقدم بالطريقة المناسبة نحو إنجاز الأهداف السنوية؛
- المشاركة في المنهاج الدراسي العام وإنجاز التقدم المنتظر وكذلك المشاركة في النشاطات غير المنهجية وغير الأكاديمية؛
- التعلم والمشاركة مع الأطفال الآخرين المعاقين وغير المعاقين؛
- شرح مفصل لمدى عدم مشاركة الطفل مع الأطفال غير المعاقين في النشاطات والدروس التربوية العادية؛
- بيان لكل التجهيزات الفردية المناسبة والضرورية لتقييم الإنجاز الأكاديمي والأداء الوظيفي للطفل على مستوى اختبارات الولاية وإدارة التعليم المحلية؛
- إذا قرر فريق برنامج التربية الخاصة أنه على الطفل أن يقوم باختبار بديل عوضاً عن اختبارات الولاية أو إدارة التعليم المحلية العادية لتقييم إنجاز الطلبة، فيجب على الفريق تقديم بيان يذكر فيه الأسباب—
- لا يمكن للطفل أن يشارك في التقييم العادي،
- ويمثل الاختبار الذي تم اختياره بديلاً مناسباً للطفل؛
- والتاريخ المحدد لبداية الخدمات والتعديلات والتردد المنتظر وموقع ومدة تلك الخدمات والتعديلات.

تقدم الوكالة العمومية التربية الخاصة والخدمات ذات علاقة إلى الطفل تكون موافقة مع برنامج التربية الخاصة كما تقوم بالمجهودات المناسبة لمساعدة الطفل على إنجاز الأهداف أو المعلومات المذكورة في برنامج التربية الخاصة. لن تكون الوكالة ولن يكون الأستاذ أو أي شخص آخر مسؤول، إن لم يحقق الطفل النمو المنتظر في إنجاز الأهداف والمقاييس السنوية.

لا يطلب قانون التربية الخاص بالمعاقين لسنة 2004 معلومات إضافية يجب إدخالها على برنامج التربية الخاصة غير تلك المذكورة صراحة في القسم 614 من القانون؛ أو يطلب من فريق برنامج التربية الخاصة أن يضمن معلومات لإحدى مكونات برنامج التربية الخاص بالطفل يكون موجودا بإحدى المكونات الأخرى لبرنامج التربية الخاص بالطفل.

إن كان الطفل في حاجة إلى خدمات السنة الدراسية المطولة، فيجب أن يتضمن برنامج التربية الخاصة توفير خدمات التربية الخاصة المحددة والخدمات ذات علاقة إلى ما بعد السنة الدراسية العادية. الرجاء مراجعة القسم السابع – خدمات السنة الدراسية المطولة، للمزيد من المعلومات.

خدمات الانتقال

- تمثل خدمات الانتقال مجموعة مُنسقة من النشاطات التي تشجع على الانتقال من النشاطات المدرسية إلى النشاطات ما بعد المدرسة، بما في ذلك التعليم ما بعد الثانوية (التعليم العالي) والتعليم المهني والتكنولوجي والتوظيف المدمج وخدمات الأشخاص البالغين والعيش المستقل، أو المشاركة في نشاطات المجتمع. وهذه المجموعة من النشاطات مبنية على حاجات الطفل وتفضيلاته واهتماماته وتتضمن كذلك المنهج الدراسي والخدمات ذات علاقة والنشاطات الجماعية.
- وبداية من السن 14 أو أقل إن كان ذلك مناسباً، يجب أن يتضمن برنامج التربية الخاصة، الذي يتم تحديثه سنوياً، بياناً حول حاجة الطفل لخدمة الانتقال التي تُركز على المنهج الدراسي الخاص بالطفل.
- يجب أن يتضمن برنامج التربية الخاصة منذ بدايته ويجب أن يكون في حيز التنفيذ عندما يبلغ الطفل سن 16، أو أقل إذا قرر فريق برنامج التربية الخاصة أن ذلك مناسباً ويتم تحديثه سنوياً بعد ذلك، ما يلي—
 - أهداف مناسبة ويمكن قياسها لفترة ما بعد الثانوية وبناءة على تقييم الانتقال المناسب لعمر الطفل والمتعلق بالتدريب والتربية والتوظيف وأيضاً يكون ذلك مناسباً، المهارات التي تمكن الطفل من العيش المستقل؛
 - خدمات الانتقال (بما في ذلك المواضيع المدرسية) الضرورية لمساعدة الطفل على إنجاز تلك الأهداف.
- إن ضرورة توفير خدمات الانتقال لا تنطبق على طالب معاق تمت إدانته كشخص بالغ وفقاً لقانون الولاية وتم حجزه في سجن للبالغين، والذي سينتهي تأهيله للحصول على خدمات التربية الخاصة والخدمات التي لها علاقة قبل أن يتأهل للخروج من السجن.

ملخص الخدمات

عندما تنتهي فترة التأهيل بالنسبة للطفل، تقوم الوكالة العمومية بتوفير ملخص لإنجازات الطفل الأكاديمية والأداء الوظيفي ويجب أن يتضمن التلخيص توصيات حول كيفية تقديم المساعدة للطفل لإنجاز أهدافه ما بعد الثانوية.

تطوير ومراجعة وتعديل برنامج التربية الخاصة

- يقوم فريق برنامج التربية الخاصة، عند تطوير ومراجعة وتعديل برنامج التربية الخاص بالطفل، باعتبار وتوثيق:
 - نقاط القوة لدى الطفل ورغبة الوالدين في تعزيز التربية التي يتلقاها الطفل؛
 - نتائج التقييم المبدئي أو نتائج آخر تقييم للطفل؛
 - حاجات الطفل الأكاديمية والتنموية والوظيفية؛
 - نتائج أداء الطفل خلال برامج الاختبارات والتقييمات على مستوى المقاطعة والولاية كم هو مناسب؛
 - حاجات الاتصال؛
 - والخدمات التي يحتاج إليها الطفل وكذلك الأجهزة التكنولوجية المساعدة.
 - اعتبار العوامل الاستثنائية الخاصة بالطفل، مثل:
 - في حالة يمثل سلوك الطفل مانعاً للتعليم أو يمنع الآخرين من التعلم، فعندها يجب اعتبار استراتيجيات تدخل ودعم تكون إيجابية وتمكن من مواجهة هذا السلوك؛
 - بالنسبة للطفل الذي تكون معرفته للإنجليزية محدودة، يجب النظر في حاجات الطفل اللغوية باعتبارها جزءاً من برنامج التربية الخاص بالطفل؛
 - إن كان الطفل ضريراً أو يشكو من ضعف في الرؤية، توفير التعليمات باستعمال طريقة "بريل" (Braille)، بما في ذلك الكتب المدرسية واستخدام طريقة "بريل" إلا إذا قرر فريق برنامج التربية الخاصة، بعد تقييم وسائل القراءة والكتابة للطفل (بما في ذلك تقييم لحاجات الطفل المستقبلية للتعليم باستعمال طريقة "بريل" أو باستخدام طريقة "بريل")، أن التعليم باستعمال طريقة "بريل" أو استخدام طريقة "بريل" غير مناسب للطفل، بما في ذلك الكتب المدرسية التي تستعمل طريقة "بريل"؛
 - وبالنسبة لطفل أصم أو يشكو من صعوبة في السمع، اعتبار حاجات الطفل اللغوية والاتصال وفرص الاتصال المباشر مع الأترب والموظفين في لغة الطفل ووسيلة الاتصال التي يستعملها والمستوى الدراسي والمجالات التي يحتاج فيها إلى المساعدة، بما في ذلك فرص التعليم المباشر في لغة الطفل ووسيلة الاتصال التي يستعملها.

إذا قرر فريق برنامج التربية الخاصة، بعد اعتبار العوامل المذكورة أعلاه، أن الطفل في حاجة إلى أداة خاصة أو خدمة أو تدخل أو جهاز أو تعديل للبرنامج حتى يتسنى للطفل الحصول على مساعدة التعليم العمومي المناسب مجاناً، يجب أن يضمن فريق برنامج التربية الخاصة بياناً لذلك الغرض في برنامج التربية الخاص بالطفل.

بإمكان أستاذ الطفل الذي يشرف على برامج التعليم العام، المشاركة في تطوير برنامج التربية الخاص بالطفل، إلى الحد المناسب، باعتباره عضواً من فريق برنامج التربية الخاصة. وتتضمن المشاركة، المساعدة في تحديد التدخلات والاستراتيجيات السلوكية الإيجابية المناسبة للطفل والخدمات والمساعدات الإضافية وتعديلات البرنامج وكذلك الدعم لموظفي المدرسة.

يراجع فريق برنامج التربية الخاص بالطفل دورياً مرة على الأقل في السنة الواحدة لغرض:

- تحديد ما إذا كانت أهداف الطفل السنوية بصدد الإنجاز؛
- ومراجعة برنامج التربية الخاصة، لمواجهة—
- أي نقص في التقدم المنتظر نحو إنجاز الأهداف السنوية والتقدم في منهاج التربية العامة إذا كان ذلك مناسباً؛
- نتائج التقييمات؛
- المعلومات التي تتعلق بالطفل والموفرة إلى أو من قبل الوالدين؛
- حاجات الطفل المنتظرة؛
- والمسائل الأخرى ذات علاقة ببرنامج الطفل.

تتقيحات

قد يتفق والدا الطلب والوكالة العمومية على عدم عقد اجتماع لفريق التربية الخاص لإدخال تغييرات على برنامج التربية الخاص. قد يتفق والدا الطالب المعاق والوكالة العمومية، عند إدخال تغييرات على برنامج التربية الخاص بالطفل بعد عقد اجتماع فريق التربية الخاص السنوي بالنسبة للسنة الدراسية، على وضع وثيقة كتابية لتتقيح أو تعديل البرنامج الحالي للتربية الخاص بالطفل. يجب أن يحصل الولي، عند الطلب، على نسخة مراجعة من برنامج التربية الخاص ويتضمن التعديلات المدخلة على البرنامج.

التعيين

وباعتبار الوالدين عضوين في فريق برنامج التربية الخاصة، يتم تشريكهم في القرارات المتعلقة بالتعيين المدرسي للطفل. وإلى أقصى حد ممكن، يتم تعليم التلاميذ المعاقين، بما في ذلك التلاميذ المنخرطين بالمؤسسات العمومية أو الخاصة أو بمنشآت أخرى تقدم لهم خدمات المساعدة، مع التلاميذ غير المعاقين.

- يتم تعيين الطفل بالمدرسة سنوياً وفقاً لبرنامج التربية الخاص بالطفل.
- يلتحق الطفل بالمدرسة التي يزاول بها تعليمه في ظروف عادية إن لم يكن يشكو من إعاقة، إلا إذا كان برنامج التربية الخاصة يتطلب إجراءات مختلفة.
- قد يعدل فريق برنامج التربية الخاصة البرنامج الخاص بالطفل أو التعيين بالمدرسة إن تمت إدانة الطفل كشخص بالغ وفقاً لقانون الولاية، أو مسجوناً بمنشأة إصلاح الأحداث وتكون الولاية قد أظهرت النية الحسنة في تطبيق إجراءات أمنية أو سبب بالتكنولوجي قاهر لا يمكن تجاوزه.

تطبيق برنامج التربية الخاصة

- يجب تطبيق برنامج التربية الخاصة في أسرع وقت ممكن بعد تطويره، إلا إذا عُقد اللقاء أثناء الصيف أو خلال العطلة المدرسية، أو إن كانت هناك ظروف تتطلب تأجيلاً قصيراً، مثل ترتيب إجراءات النقل.
- يجب أن يكون للوكالة العمومية برنامج تربية خاص بالطفل وجاهز في بداية السنة الدراسية.
- يجب أن يكون برنامج التربية الخاصة مُتوفراً لكل مُدرّس ومُقدم الخدمات المرفقة ومقدم الخدمات الأخرى والمسؤول عن تنفيذ برنامج التربية الخاص بالطفل. يجب إشعار كل شخص مذكور أعلاه بمسؤولياته المتعلقة بتنفيذ برنامج التربية الخاص بالطفل والتجهيزات والتعديلات والدعم الذي يجب توفيره.
- يجب على الوكالة العمومية أن تقدم نسخة من البرنامج التربوي الخاص بالطفل بدون أي تكلفة للوالدين.

الأطفال الذين ينتقلون إلى وكالة عمومية أخرى

الانتقال في نفس الولاية

في حال ينتقل طفل معاق من وكالة عمومية إلى أخرى في نفس السنة المدرسية ويلتحق بوكالة عمومية جديدة ويكون برنامج التربية الخاص مطبقاً في نفس الولاية، يجب عندها على الوكالة العمومية أن:

- توفر إلى الطفل التربية العمومية المناسبة مجاناً والتي تتضمن خدمات مشابهة لتلك الخدمات المذكورة في برنامج التربية الخاصة السابق بالاستشارة مع الوالدين إلى أن تصادق الوكالة العمومية على برنامج التربية الخاصة السابق؛ أو
- تطور وتصادق وتطبق برنامج تربية خاصة جديد يكون موافقاً لقانون الولاية والقوانين الفيدرالية.

حتى تسهل الوكالة العمومية الجديدة التي يلتحق بها الطفل عملية انتقال الطفل داخل نفس الولاية يجب عليها أن تتخذ الإجراءات المعقولة للحصول في أسرع وقت ممكن على سجلات الطالب من الوكالة العمومية السابقة بما في ذلك:

- برنامج التربية الخاصة والوثائق المدعمة للبرنامج؛
- وأي سجلات أخرى لها علاقة بتوفير التربية الخاصة إلى الطفل أو الخدمات الأخرى ذات علاقة.

الانتقال إلى ولاية أخرى:

- في حال ينتقل طفل معاق من وكالة عمومية إلى أخرى في نفس السنة المدرسية ويلتحق بوكالة عمومية جديدة ويكون برنامج التربية الخاص مطبقا في ولاية أخرى، يجب عندها على الوكالة العمومية أن:
- توفر للطفل التربية العمومية المناسبة مجانا بما في ذلك الخدمات المشابهة لتلك المذكورة في برنامج التربية الخاصة السابق بالاستشارة مع الوالدين إلى أن تقوم الوكالة العمومية بتقييم مستوى الطفل، إذا قررت الوكالة العمومية أن ذلك ضروريا؛
 - وتطور برنامج تربية خاصة يكون موافقا لقانون الولاية والقوانين الفيدرالية.

لتسهيل عملية الانتقال بالنسبة لطفل خارج الولاية يجب أن تتخذ الوكالة العمومية السابقة التي كان الطفل مسجلا بها الإجراءات المعقولة للاستجابة في الحين إلى طلبات الوكالة العمومية الجديدة.

متطلبات التخرج

يجب أن تُشعر الوكالة العمومية الوالدين بمتطلبات التخرج وفقا لشروط الولاية والشروط المحلية، بالإضافة إلى تقدم الطفل نحو إنجاز هذه المتطلبات. عندما يتخرج تلميذ مُعاق من المدرسة الثانوية ويتحصل على شهادة الثانوية العادية (العامة)، يجب أن تُشعر الوكالة العمومية الوالدين بتخرج الطفل. يُعتبر التخرج والحصول على شهادة الثانوية العادية تغييرا في التعيين المدرسي ويُهيئ حقوق الطفل في الحصول على التعليم العمومي المناسب المجاني.

القسم السابع – خدمات السنة الدراسية المطوّلة

تعني عبارة خدمات السنة الدراسية المطوّلة (Extended School Year Services)، المد في برنامج التربية الخاصة والخدمات ذات علاقة لفرد ما، تُوفر لتلميذ مُعاق، لمدة تفوق السنة الدراسية العادية التي تعتبرها الوكالة العمومية وفقا لبرنامج التربية الخاصة وبدون تكلفة للوالدين. ويجب أن تفي هذه الخدمات بمتطلبات ومعايير إدارة التربية لولاية ماريلند. تكون خدمات السنة الدراسية المطوّلة ضرورية بالنسبة للتعليم العمومي المناسب المجاني إذا كانت الفوائد التي ستحصل لطفل معاق خلال السنة الدراسية العادية معرضة للضرر إذا لم يحصل على برنامج تربوي خلال الصيف. لا يمكن لوكالة عمومية أن تضع حدا للسنة الدراسية المطوّلة بناية على فئات معينة من الإعاقات أو تضع حدا، من جانب واحد لنوع أو مجموع أو مدة هذه الخدمات.

يتم توفير خدمات السنة الدراسية المطوّلة إذا قرر فريق البرنامج التربوي الخاص بالطفل وعلى أساس فردي أن هذه الخدمات ضرورية لتقديم التربية العمومية المناسبة مجانا للطفل. يتم إعلام الوالدين بتوفر خدمات السنة الدراسية المطوّلة والتي قد تكون ضرورية لتلبية حاجات طفل معاق خاصة به. يقرر فريق برنامج التربية الخاصة مرة في السنة على الأقل ما إذا كان الطفل في حاجة إلى خدمات السنة الدراسية المطوّلة. يتم اتخاذ هذا القرار مبكرا أثناء السنة الدراسية حتى يتسنى للوالدين الوقت الكافي للجوء إلى حقوقهما في حماية الإجراءات إذا لم يوافقا على اقتراح الوكالة العمومية. إلا أنه لا يمكن اتخاذ هذا القرار في مرحلة مبكرة جدا بدون تحصيل المعلومات الكافية لاتخاذ قرار مناسب ويكون على علم. يقوم فريق برنامج التربية الخاصة باعتبار العوامل التالية عند تقريره ما إذا كانت الفوائد الحاصلة لطفل معاق أثناء السنة الدراسية العادية معرضة للخطر أم لا إذا لم يحصل الطفل على برنامج تربوي خلال الصيف.

- ما إذا كان البرنامج التربوي الخاص بالطفل يتضمن أهدافا سنوية لها علاقة بالمهارات الحياتية الحاسمة؛
- ما إذا كان الطفل مستوى مهارات الطفل الحياتية سيتراجع بصفة ملحوظة بسبب العطلة المدرسية العادية وسيفشل في استرجاع تلك المهارات في وقت معقول؛
- تقدم الطفل نحو إنجاز أهداف برنامج التربية الخاصة؛
- وجود مهارات أو فرص بارزة؛
- سلوك متداخل؛
- نوع و/أو حدة الإعاقة؛
- والظروف الخاصة.

يقوم فريق برنامج التربية الخاصة باعتبار كل عامل على حدة لتحديد الوقع على قدرة الطالب على تلقي فوائد تربوية من البرنامج. يجب تطبيق هذا المعيار فرديا على كل طالب عند النظر في حاجة الطفل إلى خدمات السنة الدراسية المطوّلة. يقوم فريق برنامج التربية الخاصة بتوثيق اعتبارات العوامل ونتيجة هذه الاعتبارات وتأثيرها على تحديد ما إذا كانت الفائدة والكسب الحاصلان للطفل خلال السنة المدرسية العادية ستتعرضا للخطر إذا لم يحصل الطفل على خدمات السنة الدراسية المطوّلة.

القسم الثامن – الانتقال من برنامج الأطفال الصغار والأطفال

يجب أن تستدعي الوكالة العمومية اجتماعا لفريق برنامج التربية الخاصة لتحديد ما إذا كان طفل في مرحلة الانتقال من برنامج الأطفال الصغار يشكو من إعاقة قد تقتضي تقديم خدمة التربية الخاصة والخدمات الأخرى ذات علاقة. إذا حصل الطفل في الماضي على خدمات تدخل في نطاق القسم (ج)

(Part C) يجب عندها استدعاء منسق برنامج القسم (ج) أو أي ممثل آخر عن نظام القسم (ج) لحضور اللقاء الأول لفريق برنامج التربية الخاصة السابق للمساعدة على تقديم خدمات الانتقال بطريقة سلسة. إذا قرر فريق برنامج التربية الخاصة أن الطفل يشكو من إعاقة أو تأخر في النمو يجب عندها على فريق برنامج التربية الخاصة أن يطور برنامج تربيويًا خاصًا بالطفل. يجب أن يكون برنامج التربية الخاص بالطفل في حيز التطبيق عند بلوغه سن الثالثة.

القسم التاسع – الإجراءات المتعلقة بسجلات التربية

التعريف

تعني كلمة تدمير، الإهلاك المادي أو إزالة المعلومات المعرفة بهوية الشخص من البيانات حتى لم يمكن التعرف على هوية الشخص من خلال المعلومات.

تعني عبارة السجلات المدرسية نوع المعلومات التي تقع في تعريف "السجلات المدرسية" في المادة 99 من الفقرة 34 من قانون خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة لسنة 1974 (34 CFR part 99 - Family Educational Rights and Privacy Act [FERPA] of 1974).

تعني عبارة الوكالات المشاركة أي وكالة أو مؤسسة تحصل وتحافظ على المعلومات الشخصية التي تعرف بهوية فرد ما وتحافظ على هذه المعلومات أو البيانات التي يمكن الحصول من خلالها على هذه المعلومات وفقا للقسم (ب) من قانون التربية الخاص بالمعاقين.

تتضمن المعلومات التي تعرف بهوية الشخص:

- اسم الطفل والوالدي الطفل أو أفراد العائلة الآخرين؛
- عنوان الطفل؛
- مُعين للهوية مثل رقم الضمان الاجتماعي للطفل؛ أو
- قائمة في الميزات الشخصية أو أي معلومة أخرى من شأنها أن تمكن من تعيين هوية الطفل بكل وضوح.

الحماية

يجب أن تقوم كل وكالة مشاركة بحماية خصوصية المعلومات التي تمكن من تعيين هوية الشخص عند تحصيلها و تخزينها وإفشائها وخلال مراحل التدمير. يكون أحد موظفي الوكالة العمومية مسؤولًا عن حماية خصوصية المعلومات الشخصية. بالإضافة إلى متطلبات إجراءات الحماية فإن قوانين ونظم الولاية والقوانين والنظم الفيدرالية تحمي خصوصية المعلومات المدرسية. يجب أن يحصل جميع موظفي الوكالة العمومية الذين يحصلون المعلومات الشخصية على التدريب المناسب فيما يتعلق بسياسات وإجراءات الولاية الخاصة بسرية المعلومات التي تمكن من تعيين هوية شخص ما. يجب أن تحافظ كل وكالة عمومية مشاركة على قائمة أسماء ووظائف الأشخاص الذين يعملون في الوكالة ولهم إمكانية الوصول إلى هذه المعلومات وتضع هذه القائمة على ذمة العموم للنظر فيها.

الموافقة

يجب الحصول على موافقة الوالدين قبل إفشاء المعلومات التي يمكن أن تعين هوية الطفل إلى أي شخص آخر غير موظفي الوكالات المشاركة وتحصيل أو استخدام المعلومات وفقا لقانون التربية الخاص بالمعاقين أو لأي غرض آخر دون الاستجابة لمتطلبات تقديم التعليم المناسب المجاني للطفل وفقا لقانون التربية الخاص بالمعاقين. لا يتطلب إفشاء المعلومات إلى السلطات القانونية ودوائر الأمن بسبب جريمة اقترافها طالب معاق موافقة الوالدين وذلك إلى الحد الذي يسمح به قانون خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة.

لا يمكن لوكالة أو مؤسسة تربوية إفشاء المعلومات المضمنة في السجلات المدرسية إلى الوكالات المشاركة بدون موافقة الوالدين إلا إذا كان قانون خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة يسمح بذلك. لقد طورت إدارة التربية بولاية ماريلند سياسات وإجراءات للوكالات العمومية بما في ذلك العقوبات، التي تستعملها الولاية لضمان احترام هذه السياسات والإجراءات وأنه يتم احترام متطلبات خصوصية المعلومات كما نص على ذلك قانون التربية الخاص بالمعاقين وقانون خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة.

يُطلب من كل وكالة عمومية أن تطور إجراءات لإبلاغ الوالدين بالطريقة المناسبة عن متطلبات خصوصية المعلومات التي تمكن من تعيين هوية الشخص، بما في ذلك:

- شرح لمدى توفير الإشعار باللغة الأم للمجموعات السكانية المختلفة في الولاية؛
- تعريف بالطفل المعني بهذه المعلومات التي تمكن من تعيين هويته ونوع المعلومات المحصلة؛
- ملخص للسياسات والإجراءات التي يجب أن تتبعها الوكالات المشاركة فيما يتعلق بتخزين وإفشاء المعلومات إلى طرف ثالث والمحافظة عليها وتدميرها؛
- شرح للسياسات والإجراءات المتوخات في حال عدم موافقة الوالدين؛
- شرح لجميع حقوق الوالدين والطفل فيما يتعلق بهذه المعلومات بما في ذلك الحقوق الممنوحة وفقا لقانون خصوصية المعلومات وحقوق الوالدين التربوية وتطبيقها وفقا للمادة 99 CFR 34.

قبل القيام بأي نشاط قد يمكن من تعيين الهوية أو الموقع أو التقييم، يجب نشر الإشعار أو إعلانه في الصحف أو وسائل إعلام أخرى أو كلاهما لإشعار الوالدين في المنطقة التي سيحصل فيها النشاط.

حقوق الوصول إلى المعلومات

يجب على كل وكالة عمومية أن تسمح لوالدي طالب معاق بمراجعة سجلات الطفل المدرسية والتدقيق في المعلومات المحصلة والمحافظة أو المستعملة من قبل الوكالة فيما يتعلق بتحديد هوية الطفل وإجراء التقييم والتعيين وتقديم خدمة التربية المناسبة مجاناً إلى الطفل وفقاً لقانون التربية الخاص بالمعاقين. يجب أن تستجيب الوكالة إلى الطلب بدون أي تأخير وقبل انعقاد أي اجتماع يتعلق ببرنامح التربية الخاصة أو أي جلسة إدارية وفي أي حال في أجل لا يفوق 45 يوماً من تاريخ الطلب.

- يشمل حق فحص ومراجعة السجلات التعليمية تحت هذا القسم كل مما يلي:
- الحق في الحصول على إجابة من الوكالة العامة المشاركة بناء على طلبات معقولة لشرح وتفسير السجلات.
- الحق في الطلب من الوكالة العامة توفير نسخ من السجلات التي تحتوي على معلومات إذا ما كان الفشل في توفيرها سيمنع ممارسة الحق في فحص ومراجعة السجلات.
- أن يراجع ممثل عن الوالدين المعلومات ويدقق فيها.

يحق للوكالة العامة افتراض أن للأب الحق في فحص ومراجعة السجلات المتعلقة بطفله إلا إذا تم تقديم توصية للوكالة بأن الأب ليس له الحق في ذلك تبعاً لقانون الولاية المطبق الحاكم لمثل هذه الأمور مثل الحراسة والانفصال والطلاق.

بيان الوصول إلى السجلات

تحتفظ كل وكالة عمومية بسجل للأشخاص، دون الوالدين وموظفي الوكالة العمومية، الذين يطلعون على المعلومات المدرسية المحصلة والمحافظة أو المستخدمة وفقاً للقسم (ب) من قانون التربية الخاص بالمعاقين بما في ذلك اسم الشخص وتاريخ الاطلاع والهدف من خلال الاطلاع على هذه المعلومات. إذا كان هناك سجل تعليمي يحتوي على معلومات أكثر من طالب، يحق لوالد كل منهم فحص ومراجعة المعلومات المتعلقة بطفله فقط أو يتم إخبارهم بالمعلومات الخاصة. ستقوم كل وكالة عامة، بناء على طلب، بإعطاء الوالدين قائمة بأنواع ومواقع السجلات التعليمية التي تم تجميعها أو استخدامها بواسطة الوكالة العامة. يحق للوكالة العامة أن تفرض رسوماً مقابل الحصول على نسخ من السجلات إذا كانت هذه الرسوم غير مؤثرة من حيث منع الوالد من ممارسة حقه في فحص ومراجعة هذه السجلات. لا يحق لأي وكالة عامة مشاركة أن تفرض رسوماً مقابل بحث أو استرجاع معلومات من سجل الطالب التعليمي.

تعديل السجلات بناء على طلب الولي

إذا ما كان الوالد يعتقد أن المعلومات الموجودة بالسجلات التعليمية، والتي تم تجميعها وحفظها وفقاً لقانون التربية الخاص بالمعاقين، غير دقيقة أو خاطئة أو تنتهك خصوصية طفله، يحق له أن يطلب من الوكالة العامة المشاركة التي تحتفظ بالمعلومات أن تقوم بتعديل المعلومات. يحق للوكالة العامة أن تقرر إذا ما كانت ستعدل المعلومات تبعاً لهذا الطلب خلال فترة زمنية معقولة بعد استلام الطلب. إذا قررت الوكالة رفض تعديل المعلومات تبعاً للطلب، يجب عليها أن تخبر الأولياء برفضها وإخطارهم بحقوقهم في طلب عقد جلسة إدارية للطعن في المعلومات الموجودة في السجلات التربوية. يجب أن يتم إجراء الجلسة الإدارية للطعن في معلومات السجلات التربوية وفقاً لإجراءات خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة كما هو مذكور في المادة 34 CFR §99.22.

يحق للوكالة العامة بتوفير أن تجري جلسة استماع بخصوص المعلومات المتوفرة في السجلات التعليمية للتأكد من أنها ليس غير دقيقة أو خاطئة أو تنتهك حقوق أو خصوصية الطفل. وإذا رأت الوكالة العامة بعد جلسة الاستماع أن المعلومات غير دقيقة أو خاطئة أو تنتهك خصوصية أو حقوق الطفل، يجب أن تقوم بتعديل المعلومات طبقاً لذلك وأن تخبر الولي كتابياً. وإذا رأت الوكالة العامة بعد جلسة الاستماع أن المعلومات ليست غير دقيقة أو خاطئة أو تنتهك خصوصية أو حقوق الطالب، يجب أن تخطر الوالد بحقه في أن يضع في السجلات التعليمية المحفوظة حول الطالب بيان يحتوي تعليق على المعلومات أو توضيح أسباب عدم الاتفاق مع قرار الوكالة العامة. يجب أن تكون كل الأسباب والشروح المدخلة في سجل الطفل:

- محفوظة من قبل الوكالة العمومية كجزء من سجل الطفل طالما كانت الوكالة العمومية تقوم بالمحافظة على المعلومات أو القسم غير المتفق عليه؛
- إذا تم إفشاء سجلات الطالب أو الجزء المتنازع عليه بواسطة الوكالة العمومية لأي طرف، يجب كذلك إفشاء هذا الشرح لهذا الطرف.

إجراءات تدمير المعلومات

إذا كانت هناك معلومات شخصية محصلة أو محفوظة أو مستخدمة تحت قانون التربية الخاص بالمعاقين ولم تعد هناك حاجة لها، يجب أن تقوم الوكالة العمومية بإخطار الوالدين بأن هذه المعلومات لم تعد مطلوبة لتقديم خدمات تربية للطفل. ويجب تدمير هذه المعلومات بناء على طلب من الوالدين. ومع ذلك، يجب حفظ المعلومات مثل اسم الطالب وعنوانه ورقم هاتفه وصفه الدراسي وسجل حضوره والفصول التي حضر بها ومستوى الصف الذي وصل إليه وسنة إنهاء الدراسة بدون حد زمني أقصى.

حقوق الطفل

لقد وضعت إدارة التربية بولاية ماريلند سياسات وإجراءات توفر للطلبة الحق في خصوصية المعلومات تشابه تلك الحقوق التي يتمتع بها الوالدين وتكون مناسبة لعمر الطفل والإعاقات التي يشكو منها. تحت قانون خصوصية المعلومات والحقوق التربوية للعائلة تتحول حقوق الوالدين بالنسبة لسجلات الطفل المدرسية إلى الطفل عندما يبلغ هذا الأخير سن 18 إلا إذا كان الطفل يشكو من إعاقة تجعله غير مؤهل وفقا لقانون الولاية. إذا انتقلت الحقوق المتوفرة للوالدين تحت القسم (ب) من قانون التربية الخاص بالمعاقين إلى طالب قد بلغ سن الرشد فيجب عندها ومواءمة للفصل §300.517 تحويل الحقوق المتعلقة بالسجلات المدرسية تحت الفصل §300.562-300.573 إلى الطالب. إلا أنه يبقى على الوكالة العمومية أن تقدم أي إشعار ضروري تحت القسم 615 لقانون التربية الخاص بالمعاقين إلى الطالب وإلى الوالدين. راجع القسم الثالث عشر – تحويل حقوق الوالدين عند بلوغ سن الرشد ، للمزيد من المعلومات.

المعلومات التأديبية

قد تُضمن الوكالة العمومية في سجلات طالب معاق بيانا بكل الإجراءات التأديبية السابقة التي اتخذت ضد الطفل وترسل البيان مصحوبا بالمعلومات التي تتعلق بالإجراءات التأديبية، بنفس الطريقة التي المستعملة لإرسال سجلات الطلبة غير المعاقين. قد يتضمن البيان شرحا لسلوك الطفل الذي يقتضي إجراء تأديبيا وأي معلومات أخرى مناسبة لسلامة والأفراد الآخرين الذين لهم علاقة بالطفل. إذا انتقل الطفل من مدرسة إلى أخرى فيجب عندها أن تتضمن معلومات الطفل التي يتم إرسالها البرنامج التربوي الجاري الخاص بالطفل وبيان في أي إجراء تأديبي جاري أو سابق تم اتخاذه ضد الطفل.

القسم العاشر – تأديب الطلبة المعاقين

التعريف

لغرض هذا القسم ستستعمل التعريفات التالية:

- تعني عبارة المواد المحظورة أي مخدرات أو مواد أخرى معرفة تحت الجداول I و II و III و IV أو V في القسم (c) 202 من قانون المواد المحظورة (21 U.S.C. 812(c)).
- تعني عبارة المخدرات غير القانونية كل المواد المحظورة باستثناء مادة يتم امتلاكها شرعيا أو استخدامها تحت رعاية موظف صحي مرخص أو تلك المواد المستخدمة شرعيا تحت سلطة قانون التربية الخاص بالمعاقين أو أي قانون فيدرالي آخر.
- تعني عبارة سلاح كل "سلاح خطير" كما جاء تعريف ذلك في الفقرة (2) من المادة الفرعية (g) للقسم 930 من القانون 18 في نص قانون الولايات المتحدة.
- تعني عبارة إصابة جسمية إصابة يتعرض لها الشخص وتتضمن خطر موت أو ألم جسيمي مفرط أو تشويه واضح أو لاحق أو خسارة لاحقة أو إعاقة تلحق وظيفة أحد أعضاء الجسم أو القدرة العقلية ((18 USC 13645(h)(3)).

بإمكان موظفي المدرسة نقل طالب معاق ينتهك القانون السلوكي من مكان التعيين التربوي الجاري إلى موقع تربوي بديل بصفة مؤقتة أو طرده لمدة لا تفوق 10 أيام في كل مرة إذا انتهك قواعد المدرسة وفقا للسياسة التأديبية المتبعة مع جميع الطلبة إلا إذا تم تحديد الانتقال باعتباره تغييرا للتعيين المدرسي. إذا تراكمت مدد الطرد (10 أيام أو أقل في كل مرة) ووصلت إلى أكثر من 10 أيام في السنة المدرسية الواحدة، يقوم عندها موظفو المدرسة بمعية أستاذ التربية الخاصة بالطفل، بتحديد مدى الخدمات الضرورية لتمكين الطالب من التقدم في المنهاج العام ونحو إنجاز أهداف برنامج التربية الخاصة.

قد ينظر موظفو المدرسة استثنائيا في الحالات الفردية لتحديد ما إذا كان تغيير التعيين ضروريا أم لا بالنسبة لطالب معاق ينتهك القانون السلوكي. يتضمن تغيير التعيين الطرد لمدة تفوق 10 أيام متتالية أو سلسلة من الطرد تمثل سلوكا متكررا. إذا نتج عن الإجراء التأديبي التغيير في التعيين المدرسي يجب عندها إرسال إشعار في يوم الفرار ويجب أن يتضمن الإشعار إجراءات الحماية.

خلال 10 أيام من اتخاذ أي قرار بتغيير التعيين المدرسي نتيجة انتهاك القانون السلوكي، تقوم الوكالة العمومية والوالدان وأعضاء فريق برنامج التربية الخاصة المناسبون (كما يتم تحديد ذلك من قبل الوالدين والوكالة العمومية) بمراجعة جميع المعلومات المناسبة في ملف الطالب بما في ذلك برنامج التربية الخاصة وجميع ملاحظات الأساتذة وأي معلومات أخرى ذات علاقة يقدمها الوالدين لتحديد:

- ما إذا كان سلوك الطفل ناتج عن إعاقته أو إذا كانت له علاقة ملحوظة بالإعاقة؛ أو
 - إذا كان سلوك الطفل ناتج عن فشل الوكالة العمومية في تطبيق برنامج التربية الخاصة.
- إذا قررت الوكالة العمومية صحة الوالدان وأعضاء فريق برنامج التربية العمومية المناسبون أن سلوك الطفل يرجع لأحد العاملين المذكورين أعلاه، فيجب عندها اتخاذ قرار يعكس إعاقة الطفل.

إذا كان سلوك الطفل يعود إلى الإعاقة التي يشكو منها فيجب عندها على فريق برنامج التربية الخاصة أن:

- يجري تقييماً لسلوك الطفل الوظيفي ويضع خطة تدخل وظيفية إذا لم تقم الوكالة العمومية بذلك سابقاً؛
- وفي حال تم تطوير خطة تدخل وظيفية، مراجعة الخطة إذا وتعديلها إذا اقتضت الحاجة؛
- وإرجاع الطالب إلى التعيين المدرسي الذي طرد منه إلا إذا اتفق الوالدان والوكالة العمومية على تغيير التعيين المدرسي باعتباره جزءاً من تعديل خطة التدخل السلوكي باستثناء الحالات التي يتم فيها نقل الطالب إلى مؤسسة تربوية بديلة بسبب المخدرات أو الأسلحة أو إصابة جسمية خطيرة.

إذا لم يكون سلوك الطالب راجع للإعاقة التي يشكو منها، وجب عندها اتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة والمطبقة على الطلبة غير المعاقين ويجب تطبيقها بنفس الطريقة ويجب الاستمرار في تقديم الخدمات التربوية إلى الطالب في نفس الوقت.

إذا تم طرد الطالب لمدة تتفوق 10 أيام وينتج عن ذلك تغيير في التعيين المدرسي سواء كان ذلك بسبب سلوك له علاقة بالإعاقة أم لا، أو إذا تم تحويل الطالب إلى مؤسسة تربوية بديلة مؤقتة بسبب المخدرات أو الأسلحة أو إصابة جسمية خطيرة، يستمر الطالب في تلقي الخدمات التي تمكنه من مواصلة المشاركة في المنهاج الدراسي العام لكن في مؤسسة أو بيئة مختلفة وتمكنه من التقدم نحو إنجاز الأهداف التي حددت له من خلال برنامج التربية الخاصة. بالإضافة يجب أن يتلقى الطالب، كما هو مناسب، تقييماً لسلوكه الوظيفي وخدمات التدخل السلوكية والتعديلات المصممة لمواجهة الانتهاك السلوكي حتى لن يتكرر ذلك. يقوم فريق برنامج التربية الخاصة بتحديد الخدمات المناسبة والموقع المناسب لتلقي هذه الخدمات.

بإمكان موظفي المدرسة تحويل الطالب إلى مؤسسة تربوية بديلة لمدة 45 يوماً مدرسياً بغض النظر عما إذا كان سلوك الطالب ناتج عن الإعاقة، في الحالات التالية:

- إذا كان الطالب يمتلك أو يحمل سلاحاً إلى أو في المدرسة أو إلى أو في وظيفة مدرسية تخضع لصلاحية الولاية أو الوكالة العمومية المحلية؛
- إذا كان يمتلك أو يستعمل، على علم، المخدرات المحظورة أو يبيع أو يبحث على بيع مادة محظورة أثناء تواجده بالمدرسة أو بالمركب المدرسي أو في نشاط مدرسي يخضع لصلاحية الولاية أو الوكالة العمومية المحلية؛ أو
- يلحق إصابة جسمية خطيرة بشخص آخر في المدرسة أو في المركب المدرسي أو أثناء نشاط مدرسي يخضع لصلاحية الولاية أو الوكالة العمومية المحلية.

الاستئناف التأديبي

بإمكان والد الطالب المعاق الذي يعارض القرار السلوكي أو أي قرار يتعلق بالتعيين المدرسي لأسباب تأديبية أو قناعة الوكالة العمومية بأن إبقاء الطفل في المكان الحالي سيتسبب في إلحاق إصابة خطيرة بالطالب أو بأشخاص آخرين، أن يطلب عقد جلسة بتقديم إشعار (طلب) في عقد جلسة إدارية مكتب الجلسات الإدارية (Office of Administrative Hearings) يقوم قاضي مختص في القانون الإداري بترؤس الجلسة الإدارية وفقاً للإجراءات المذكورة في القسم الرابع عشر – حل النزاعات باستثناء الحالات التالية: يجب أن تتم الجلسة الإدارية خلال 20 يوماً مدرسياً من تاريخ طلب عقد الجلسة ويجب أن يتخذ القرار خلال 10 أيام مدرسية من تاريخ عقد الجلسة.

عند اتخاذه لقرار يتعلق باستئناف تأديبي، بإمكان القاضي الإداري أن:

- يُعيد الطالب إلى التعيين المدرسي الأول الذي تم نقله منه؛ أو
- يأمر بتغيير التعيين المدرسي لطفل معاق ونقله إلى مؤسسة تربوية بديلة مؤقتة لمدة لا تتفوق 45 يوماً إذا قرر القاضي الإداري أن الإبقاء على الطالب في مكان التعيين المدرسي الجاري قد يتسبب في إصابة خطيرة سواء إلى الطالب المعاق أو إلى أشخاص آخرين.

عند طلب الاستئناف سواء من قبل الولي أو الوكالة العمومية، يبقى الطالب في المؤسسة التربوية البديلة المؤقتة إلى أن يتخذ القاضي الإداري قراره أو إلى انتهاء المدة الزمنية المتوفرة (لا تتفوق 45 يوماً) إلا إذا اتفق الوالدين وموظفو المدرسة على ما يخالف ذلك.

الطلبة غير المؤهلون بعد

بإمكان الطلبة الذين لم يتأهلوا بعد والذين انتهكوا القواعد أو القوانين السلوكية من خلال تصرفهم أن يطالبوا بإجراءات الحماية المتوفرة إذا كانت الوكالة العمومية على علم بإعاقة الطالب قبل تصرفه الانتهاكي. تعتبر الوكالة العمومية أنها على علم بإعاقة الطفل قبل تصرف الطالب المتسبب في الإجراء التأديبي إذا:

- عبر الولي كتابياً عن همه إلى الهيئة المدبرة أو موظفي إدارة التربية أو إلى أحد أساتذة الطفل بأن الطفل في حاجة إلى برنامج التربية الخاصة والخدمات ذات علاقة؛

- طلب الولي إجراء تقييم؛ أو
- عبر أستاذ الطفل أو موظفون آخرون في المدرسة عن قلقهم حول سلوك الطالب مباشرة إلى مدير التربية الخاصة أو أشخاص آخرين من الهيئة المدبرة في الوكالة العمومية.

لا تعتبر الوكالة العمومية أنها على علم بإعاقه الطفل في حال والد الطفل المعاق:

- لم يسمح بإجراء تقييم لمستوى الطفل؛
- رفض خدمات التربية الخاصة؛ أو
- إذا تم تقييم الطفل والإقرار بأن الطالب لا يشكو من إعاقه.

إذا لم تكن الوكالة العمومية على علم بإعاقه الطفل قبل اتخاذ الإجراءات التأديبية، قد تطبق نفس الإجراءات المتوخات تجاه طالب غير معاق يتصرف بنفس السلوك.

إذا تم تقديم طلب تقييم خلال الفترة الزمنية التي يكون الطالب فيها خاضعا لإجراءات تأديبية، يجب عندها التعجيل في إجراء التقييم. وفي انتظار النتائج يبقى الطالب في نفس التعيين المدرسي الذي قررته السلطات المدرسية. إذا تم اعتبار الطالب أنه معاق بناية على التقييم الذي تجرته الوكالة العمومية والمعلومات التي يقدمها الوالدان سيعتبر الطالب مؤهلا لتلقي التربية الخاصة وستقدم خدمات التربية الخاصة والخدمات الأخرى ذات علاقة وسيتم اتباع جميع إجراءات الحماية فيما يتعلق بإجراءات التأديب.

إشعار وكالات الأمن والسلطات القضائية

لا يمكن منع الوكالات العمومية من إشعار السلطات المعنية بحدوث جريمة وتقوم وكالات الأمن والسلطات القضائية بممارسة مسؤوليتها فيما يتعلق بتطبيق القانون الفيدرالي وقانون الولاية على طالب اقترف جريمة. على كل وكالة عمومية تشعر بجريمة أن تقدم نسخا من سجلات التربية الخاصة والإجراءات التأديبية إلى السلطات المعنية وذلك إلى الحد الذي يسمح به قانون COMAR 13A.08.02 بعد موافقة الولي أو حسب الاستثناءات التي تنطبق على الحصول على موافقة الولي والمذكورة في السياسة.

القسم الحادي عشر – تعيين الطلبة في مدارس خاصة من قبل والديهم

تعيين الطلبة من قبل الوالدين بناية على قانون التعليم العمومي المناسب مجانا

لا يطالب قانون التربية الخاص بالمعاقين الوكالات العمومية بدفع تكاليف التعليم، بما فيه التربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك، لطالب معاق في مدرسة أو منشأة خاصة، في حال قامت تلك الوكالة العمومية بتوفير التعليم العمومي المناسب مجانا للطفل وقرر الوالدان تسجيل الطفل بمدرسة أو منشأة خاصة. يجب أن تشمل الوكالة العمومية الطفل في فئة السكان الذين تكون حاجاتهم متعلقة بالخدمات المقدمة إلى التلاميذ المعاقين الموضوعين في مدارس خاصة من قبل والديهم، وفقاً للأنظمة الفدرالية التي يخضع لها التلاميذ المعاقين والمسجلين من قبل والديهم في مدارس خاصة. إن الخلافات بين الوالدين والمؤسسات الرسمية فيما يتعلق بتوفر التعليم العمومي المناسب مجانا والمسؤولية المالية تخضع لإجراء الجلسة الإدارية بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين. الرجاء الرجوع إلى القسم الرابع عشر – حل النزاعات للمزيد من المعلومات.

في حال قام والد طفل معاق، قد سبق أن نال تعليماً خاصاً وخدمات تتعلق بذلك بموجب سلطة وكالة عمومية، بتسجيل الطفل في روضة خاصة، مدرسة ابتدائية أو ثانوية دون موافقة الوكالة العمومية أو الرجوع إليها، يمكن لقاض إداري أو محكمة ما مطالبة الوكالة العمومية بإعادة دفع تكاليف التسجيل إلى الوالدين في حال وجد القاضي الإداري أو المحكمة أن الوكالة العمومية لم توفر التعليم العمومي المناسب مجانا إلى الطفل في الوقت المناسب قبل ذلك التسجيل، وإن الوضع الخاص هو مناسب تماماً. يمكن أن يجد القاضي الإداري أو حتى المحكمة مكاناً عائلياً مناسباً حتى ولو لم يكن يستوفي المقاييس الدولية التي تُطبق على التربية التي تقدمها الوكالات العمومية.

تحديد إعادة تسديد المبلغ

- يمكن أن يقوم قاض إداري أو المحكمة بتخفيض أو رفض إعادة تسديد المبلغ في حال:
- في آخر اجتماع لفريق برنامج التربية الخاص بالطفل حضره الوالدان قبل انتقال الطفل من المدرسة العمومية، لم يبلغ الوالدان فريق برنامج التربية الخاص بالطفل بأنهما لا يوافقان على المكان المقترح من قبل الوكالة العمومية لتأمين التعليم العمومي المناسب مجانا، بما فيه التصريح بمشاكلهم ورغبتهم بتسجيل طفلهم في مدرسة خاصة على الحساب العام؛ أو
- لم يبلغ الوالدان الوكالة العمومية خطياً عن رغبتهم في نقل الطفل، بما فيه مشكلتهم حول وضع الطفل العام، وذلك قبل 10 أيام عمل (بما فيه أيام العمل التي تصادف عطلة ما) على الأقل من انتقال الطفل من المدرسة العمومية، أو
- في حال، قبل أن ينقل الوالدان طفلهم من المدرسة العمومية، بلغت الوكالة العمومية الوالدين، بشروط التبليغ المسبق عن رغبتهم بتقييم الطفل (بما فيه تصريح هدف التقييم المناسب والمعقول)، لكن الوالدان لم يعرضوا الطفل لذلك؛ أو
- لدى نتيجة قضائية غير معقولة فيما يتعلق بالدعوى المقدمة من قبل الوالدين.

- بالرغم من متطلبات الإشعار المذكور أعلاه، تكلفة إعادة الدفع:
- لا يمكن تخفيضها أو رفضها إذا فشل الوالدين في تقديم مثل هذا الإشعار:
- منعت المدرسة الوالدين من تقديم الإشعار، أو
- لم يستلم الوالدان الإشعار، بموجب شروط الإشعار لقانون التربية الخاص بالمعاقين المذكورة أعلاه،
- كان التقيد بالإشعار كما هو مذكور أعلاه سيؤدي إلى إيذاء الطفل جسدياً،
- لا يمكن التخفيض منه أو رفضه بسبب قرار المحكمة أو المشرف على الجلسة الإدارية إذا لم يتم تقديم مثل هذا الإشعار في حال:
- كان أحد الوالدين أمياً ولا يمكنه الكتابة باللغة الإنجليزية،
- أو كان التقيد بالإشعار كما هو مذكور أعلاه سيؤدي إلى إيذاء الطفل عاطفياً.

الطلبة المعاقون الذين يتم تعيينهم في مدارس خاصة من قبل الوالدين

قد يقوم نظام مدرسي محلي بتوفير التربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك إلى طفل وفقاً للقوانين الفيدرالية الخاصة بالأطفال المعاقين المسجلين من قبل والديهم بالمدراس الابتدائية والثانوية الخاصة والتي تقع في منطقة صلاحية النظام المدرسي المحلي. يكون كل نظام مدرسي محلي مسؤولاً عن تحديد طالب مؤهل مسجل بمدرسة خاصة تقع في منطقة صلاحية النظام المدرسي المحلي. لا يملك أي طفل معاق مسجل في مدرسة خاصة الحق الفردي بالحصول، بشكل جزئي أو كامل، على التربية الخاصة أو الخدمات المتعلقة بذلك والتي يحصل عليها الطالب إن كان مسجلاً في مدرسة عمومية. يمثل تحديد الطالب المؤهل الإجراء الذي تقوم به الوكالة العمومية لتحديد واكتشاف وتقييم جميع الطلبة المعاقين المقيمين في منطقة صلاحية الوكالة العمومية بما في ذلك الأطفال المسجلين بالمدراس الخاصة والمدراس الدينية.

يقوم نظام المدارس المحلي بعد مشاوره ممثلي الأطفال المسجلين بالمدراس الخاصة باتخاذ القرارات المتعلقة بالطلبة الذين يحصلون على الخدمات ونوع الخدمات المتوقعة وكيفية ومكان توفر هذه الخدمات وكيفية تقييم هذه الخدمات. إذا كان طالب معاق مسجل بمدرسة ابتدائية أو ثانوية سيحصل على خدمات التربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك، سيقوم النظام المدرسي المحلي المسؤول عن التعليم في تلك المنطقة التي تقع فيها المدرسة الخاصة بالمبادرة وعقد اللقاءات لتطوير ومراجعة وتعديل خطة الخدمات للطفل.

لا يمكن للأولياء الذين يسجلون أطفالهم بالمدراس الخاصة أن يتمتعوا بنفس الحقوق المتعلقة بطلب عقد جلسة إدارية باستثناء تلك الحالات المتعلقة باكتشاف الطفل وتحديد أهليته. بإمكان شخص أن يرفع شكوى إلى إدارة التربية بولاية ماريلند فيما يتعلق بالطلبة المعاقين المسجلين من قبل أوليائهم بالمدراس الخاصة إذا كان هذا الشخص يؤمن أن الوكالة العمومية فشلت في تلبية شروط القوانين الفيدرالية المتعلقة باكتشاف الأطفال المعاقين وتحديد أهليتهم بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين. ليمثل المدرسة الخاصة الحق في رفع شكوى إلى إدارة التعليم بولاية ماريلند إذا لم يتم نظام المدارس المحلية بالتشاور البناء في الوقت أو لم يعي الانتباه الضروري إلى آراء ممثل المدرسة الخاصة.

القسم الثاني عشر – الولي الوكيل

يجب أن تتأكد الوكالة العمومية من أنه يحق لفرد ما العمل بصفة وكيل عن والدي الطفل عندما:

- تكون هوية الوالدين مجهولة؛
- لا يمكن تحديد مكان الوالدين، بعد جهد معقول؛ أو
- يكون الطفل تحت وصاية الولاية؛
- يكون الطفل منشرداً وغير مصحوب كما جاء ذلك في الفصل (6) 725 من قانون ماكينني-فينتو لمساعدة المتشردين (McKinney-Vento Homeless Assistance Act).

يكون للوكالة العمومية إجراءات تمكنها من تحديد ما إذا كان الطفل في حاجة إلى ولي وكيل ولتعيين ولي وكيل للطفل. يكون الولي الوكيل شخصاً معيناً من قبل ناظر إدارة التعليم المحلية لتمثيل الطفل عوضاً عن الوالدين خلال إجراءات اتخاذ القرارات التربوية. يمكن للولي الوكيل أن يمثل الطفل في كل الأمور المتعلقة بتعريف الطفل وتقييمه ووضع التربية وتقديم التعليم العمومي المناسب مجاناً بما في ذلك الاستئناف.

إذا كان الطفل تحت وصاية الولاية فيمكن للقاضي الذي يشرف على قضية الطفل أن يعين ولياً وكيلاً إذا توفرت فيه الشروط المذكورة أدناه. بالنسبة للأطفال المتشردين غير المصحوبين بالإمكان تعيين الموظفين المؤهلين من ملاجئ الطوارئ وملاجئ الانتقال وبرامج العيش المستقل وبرامج مساعدة المتشردين في الشوارع كوكلاء مؤقتين إلى أن يتم تعيين ولي وكيل يفي بجميع الشروط المذكورة أدناه.

إن الشخص المختار بصفة وكيل:

- ليس موظفاً في أية وكالة عمومية معنية بتربية الطفل أو رعايته؛
- ليس لديه أية مصلحة متعارضة مع مصلحة الطفل الذي يمثله؛
- ويتمتع بالمعرفة والمهارات التي تمكنه من تمثيل الطفل بشكل مناسب.

يمكن لوكالة عمومية أن تختار، بصفة وكيل، فرداً يكون موظفاً في وكالة غير عمومية تقدم فقط عناية غير تربوية للطفل، وليست لديه أية مصلحة تتعارض مع مصلحة الطفل الذي يمثله، ويتمتع بالمعرفة والمهارات التي تمكنه من تمثيل الطفل بشكل مناسب. لا يُعتبر الفرد موظفاً في وكالة ما فقط لأن الوكالة تدفع له مقابلًا ليعمل بصفة مربّي أو وكيل عن الوالدين.

يجب أن تبذل إدارة التعليم بولاية ماريلند بالمجهودات المعقولة لضمان تعيين ولي وكيل في مدة لا تتفوق 30 يوماً من تاريخ قرار الوكالة العمومية بأن الطفل في حاجة إلى ولي وكيل.

القسم الثالث عشر – تحويل حقوق الأولياء لدى بلوغ سن الرشد

- بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين يملك والدا الطالب بعض الحقوق في عملية اتخاذ القرار بشأن التربية الخاصة. بموجب قانون ولاية ماريلند، وفي ظروف معينة تتحول كل الحقوق المعطاة للوالدين بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين إلى الطالب المعاق. يجري هذا التحويل عندما يبلغ التلميذ 18 سنة من العمر، في حال لم يكن التلميذ غير مؤهلاً بموجب قانون الولاية، وهناك وثائق تثبت بأن:
- الوالدين غير موجودين أو معروفين، وأن الطفل يطالب بتحويل الحقوق الأبوية إلى الطفل أفضل من تعيين وكيل عن الوالدين؛
 - لم يشترك الوالدان في عملية اتخاذ قرار التربية الخاصة للطفل بعد القيام بمحاولات متكررة من قبل الوكالة العمومية في السنة الماضية بشأن تدخل الأهل؛
 - رفض الوالدين بشدة المشاركة في عملية اتخاذ قرار التربية الخاصة؛
 - لا يمكن للوالدين المشاركة في عملية اتخاذ قرار التربية الخاصة بسبب معالجة مطوّلة في المستشفى، أو في مؤسسة، أو مرض خطير أو عجز أحد أو كلا الوالدين اللذين وافقا على تحويل الحقوق إلى الطفل؛
 - لا يمكن للوالدين المشاركة في عملية اتخاذ قرار التربية الخاصة بسبب ظروف استثنائية خارجة عن سيطرتهم، وقد وافقا على تحويل الحقوق إلى الطفل؛ أو
 - يعيش الطفل خارج منزل والديه وليس تحت رعاية أو وصاية وكالة عمومية أخرى.

في حال لم يقبل والدا طفل معاق يعيش معهما، تحويل الحقوق إليه عندما يبلغ 18 سنة، ولم يكن الطفل غير مؤهلاً بموجب قانون الولاية، يمكن لأي فريق تقديم طلب لجلسة إدارية بهدف الفصل في تحويل الحقوق.

في حال مثل وكيل عن الوالدين تلميذاً معاقاً وفقاً للقوانين والأنظمة الفدرالية والدولية، تقدم الوكالة العمومية تليفاً خطياً مطلوباً بموجب القوانين والأنظمة الفدرالية لكل من التلميذ والوكيل. أما كافة الحقوق المعهودة إلى الوكيل عن الوالدين، بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين فتحوّل إلى الطالب في حال لم يكن غير مؤهلاً بموجب القانون الدولي وفي حال طالب بتحويل الحقوق إليه.

القسم الرابع عشر – حل النزاعات

إجراءات الشكاوى الخطية

اعتمدت إدارة التربية بولاية ماريلند إجراءات الشكاوى الخطية لحل الشكاوى المقدمة من قبل فرد أو منظمة. تنشر إدارة التربية بولاية ماريلند إجراءات الولاية لحل شكاوى الوالدين وأفراد معينين آخرين بما فيه بيرانتس بلايس في ماريلند، وكالات الدفاع، مراكز العيش المستقل ووحدات مناسبة أخرى. يمكن للأفراد الحصول على نسخة من إجراءات الشكاوى الدولية بإرسال طلب خطي موجه إلى قسم التربية الخاصة/خدمات التدخل المبكر، إدارة التربية بولاية ماريلند، 200 شارع ويست بالتيمور، ماريلند 21201. إن الإجراءات متوفرة أيضاً في موقع إدارة التربية بولاية ماريلند: www.msde.state.md.us

تقديم شكوى خطية لدى إدارة التربية بولاية ماريلند

إن تبين لشخص أو منظمة ما بئس لم يتمّ التقيد بقانون أو نظام فدرالي أو دولي ما فيما يتعلق بتعريف الطفل، تقييمه، وضعه التربوي، وأنه لم يتمّ التقيد بتأمين التعليم العمومي المناسب مجاناً، بما فيه الاستئناف، بحقّ عندئذ للشخص أو المنظمة تقديم شكوى خطية وموقعة لدى نائب مدير إدارة التعليم بالولاية، قسم التربية الخاصة/خدمات التدخل المبكر، إدارة التربية بولاية ماريلند، 200 شارع ويست بالتيمور، بالتيمور، ماريلند 21201.

تتضمن الشكاوى الخطية:

- تصريحاً بأن الوكالة العامة قد خرقت شرطاً أساسياً في القانون أو النظام الفدرالي أو الدولي؛ و
- الوقائع التي يقوم التصريح على أساسها.

يجب أن يتضمن ذلك أي وثائق تساند الإدعاء أو الإذاعات. تُرفع الشكاوى خلال سنة واحدة (1) من تاريخ حدوث الانتهاك المزعوم إلا إذا كانت مدة أطول معقولة بسبب استمرار الانتهاكات. في حال كان المدعي يطالب بخدمات تعويض، يجب استلام الشكاوى خلال ثلاث (3) سنوات من تاريخ الخرق المزعوم. تقوم إدارة التربية بولاية ماريلند بالتحقيق وإصدار نتائجها خلال 60 يوم عمل من تاريخ استلام الشكاوى الخطية. يمكن لإدارة التربية بولاية ماريلند أن تسمح بتمديد مهلة 60 يوماً فقط في حال وجود ظروف استثنائية فيما يتعلق بشكاوى معينة.

تقوم إدارة التربية بولاية ماريلند، كحدّ أدنى، ب:

- إجراء تحقيق مستقلّ في الموقع في حال رأت إدارة التربية بولاية ماريلند ضرورة لذلك؛
- تأمين فرصة إلى المدّعي لتقديم معلومات إضافية، سواء بشكل شفهي أو خطّي، حول الإدّعاءات المتضمّنة في الشكوى؛
- مراجعة كل المعلومات المتعلقة بذلك واتخاذ قرار مستقلّ حول إن كانت أية وكالة عمومية قد خرقت شروط القوانين أو الأنظمة الفدرالية والدولية فيما يتعلق بتعريف الطفل، تقييمه، وضعه التربوي، وتأمين التعليم العمومي المناسب مجاناً؛
- وإصدار قرار خطّي إلى المدّعي يوجّه كل الإدّعاءات في الشكوى ويشمل نتائج واقعية واستنتاجات، وأسباب القرار النهائي الصادر عن إدارة التربية بولاية ماريلند النهائي. يشمل القرار النهائي إجراءات تنفيذه بشكل فعّال، عند الحاجة، بما فيه نشاطات المساعدة التقنية، المفاوضات والدعاوى الإصلاحية للتقيّد به.

حلّ شكوى

وفقاً للسلطة المشرفة العامة التابعة لإدارة التربية بولاية ماريلند بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين، في حال وجدت إدارة التربية بولاية ماريلند أنّه تعدّر على أية وكالة عمومية تقديم الخدمات المناسبة، يشمل القرار النهائي الخطّي كيف يمكن لوكالة عمومية أن تعوّض رفض هذه الخدمات، بما فيه، كما هو مناسب، منح إعادة المال أو عمل إصلاحي آخر مناسب لحاجات الطفل وتقديم خدمات مستقبلية مناسبة لكل التلاميذ المعاقين.

الشكاوى وإجراءات الجلسة الإدارية

في حال استلمت إدارة التربية بولاية ماريلند شكوى خطية تشكل أيضاً جزءاً من إجراء الجلسة الإدارية، أو في حال شملت شكوى خطية ما مواضيع متعددة بشكل أحدها أو أكثر جزءاً من جلسة ما، تضع إدارة التربية بولاية ماريلند جانباً أي جزء من الشكوى المقدمة في إجراء الجلسة الإدارية إلى أن تصدر نتيجة إجراء الجلسة الإدارية. على أية حال، يجب حلّ أي موضوع في الشكوى لا يشكل جزءاً من إجراء الجلسة الإدارية وذلك باستعمال الجدول الزمني والإجراءات المذكورة أعلاه. في حال نشأ موضوع ما في شكوى سبق أن صدر قرار بشأنها في إجراء جلسة إدارية، تعنى بالأطراف أنفسهم، يكون قرار الجلسة ملزماً، وتبلغ إدارة التربية بولاية ماريلند المدّعي بذلك.

إجراءات الوساطة

تتأكد كل وكالة عمومية من وضع الإجراءات وتنفيذها للسماح للأطراف (الوالدين أو الوكالات العامة) بحلّ، بشكل مناسب، الخلافات المعنية بأي شأن يتعلّق برفض، رفض أو قبول أي تعريف، تقييم، وضع تربوي، تأمين التعليم العمومي المناسب مجاناً، أو أية إجراءات تأديبية من خلال وساطة. كحدّ أدنى، يجب أن تتوفر الوساطة متى كان أي إجراء جلسة إدارية مطلوباً. تؤكد الإجراءات أن عملية الوساطة اختيارية ومتوقّرة سواء للوالدين أو للوكالة العامة. يمكن ألا يُستعمل طلب الوساطة لرفض أو تأخير حقوق أحد الفريقين بموجب القوانين أو الأنظمة الفدرالية أو الدولية.

- من يقوم بالوساطة هو موظف في مكتب الجلسات الإدارية، ويتمّ اختياره على أساس تناوبي، ويكون مؤهّلاً، غير متحيز، ومنتدراً على تقنيات فعّالة للوساطة. لا يعتبر الوسيط موظفاً في وكالة عمومية أو وكالة تابعة للولاية مسؤولة عن تقديم خدمات للطلبة المعاقين أو إدارة التربية بولاية ماريلند. وليس له مصالح شخصية أو مهنية قد تتضارب مع دوره كوسيط. فإن الشخص المؤهل كوسيط ليس موظفاً في وكالة عمومية أو وكالة تابعة للولاية مسؤولة عن تقديم خدمات للطلبة المعاقين أو إدارة التربية بولاية ماريلند، فقط لأن الولاية تدفع لذلك الفرد مقابلاً ليعمل كوسيط.
- تدفع إدارة التربية بولاية ماريلند تكاليف عملية الوساطة، بما فيه تكلفة الاجتماع مع الوالدين لتشجيع الوساطة.
- تحتفظ إدارة التربية بولاية ماريلند بلائحة بالوسطاء المؤهلين الذين يدركون القوانين والأنظمة المتعلقة بتأمين التربية الخاصة والخدمات المتعلقة بذلك.
- يُقدّم طلب الوساطة خطياً إلى الوكالة العامة المسؤولة عن تعليم الطفل. إن استمارة الوساطة/طلب عقد الجلسة الإدارية، الموضحة من قبل إدارة التربية بولاية ماريلند ومكتب الجلسات الإدارية، متوقّرة في الوكالة العامة حيث يحضر الطفل إلى المدرسة. لأية مساعدة الرجاء الاتصال بمكتب التربية الخاصة في الوكالة العامة.
- خلال ثلاثة (3) أيام من تاريخ استلام طلب الوساطة الخطّي، تكون الوكالة العامة مسؤولة عن إرسال الطلب الخطّي بواسطة الفاكس إلى مكتب الجلسات الإدارية.
- يمكن لمحام أن يرافق وينصح الوالدين أو الوكالة العامة خلال الوساطة.
- يتمّ تسجيل جلسة وساطة لعقدها خلال 20 يوماً من تاريخ استلام طلب خطّي في مكان مناسب للوالدين والوكالة العامة.
- إن جلسات الوساطة هي إجراءات مغلقة. فيجب أن تكون المناقشات، التي تجري خلال الوساطة، سرّية ولا يمكن استعمالها كأدلة في أي إجراء جلسة إدارية أو دعوى مدنية لاحقة. يمكن الطلب من الوالدين أو الوكالة العامة توقيع تعهّد بالسرية قبل بدء الوساطة.
- يجب تحديد اتفاقية بين الفريقين لحل النزاع في عملية الوساطة، في اتفاقية خطية خاصة بالوساطة.

الاجتماع لتشجيع الوساطة

يمكن لوكالة عمومية أن تضع إجراءات لتطالب الوالدين، اللذين يختاران عدم استعمال عملية الوساطة، الاجتماع في مكان وزمان مناسبين للوالدين، مع طرف غير معني، يكون متعاقداً مع مؤسسة بيرانتس بلايس (Parents' Place) في ماريلند، ومؤسسة فاميليز ايفولفد توغيزر (Families Involved Together)، أو أية وحدة مناسبة وبديلة لحل الخلافات يمكن أن تشرح فوائد عملية الوساطة وتشجع الوالدين على استخدامها. لا ترفض أية وكالة عمومية أو تؤخر حق الوالدين بإجراء جلسة إدارية في حال تعدد على الوالدين المشاركة في اجتماع لتشجيع استخدام الوساطة.

طلب عقد جلسة إدارية

بإمكان الولي أو الوكالة العمومية المطالبة بعقد جلسة إدارية فيما يتعلق باقتراح الوكالة العمومية أو رفضها لبدء أو تغيير التحديد أو التقييم أو التعيين المدرسي للطالب أو تقديم التعليم العام المجاني المناسب للطالب من خلال تقديم إشعار طلب كتابي بعقد جلسة إدارية إلى الوكالة العمومية ومكتب الجلسات الإدارية. يقوم الولي أو الوكالة العمومية أو محامي الطرف بتقديم إشعار الطلب بعقد جلسة إدارية ويبقى هذا الإشعار سرياً. يجب أن تتضمن استمارة طلب عقد الجلسة الإدارية:

- اسم الطفل؛
- عنوان مسكن الطالب (أو معلومات الاتصال المتوفرة إذا كان الطالب مشرداً)؛
- اسم المدرسة؛
- اسم الوكالة العمومية المسؤولة عن تقديم خدمات التربية إلى الطالب (مثال: نظام المدارس المحلية)؛
- وصف لمشكلة الطالب التي لها علاقة باقتراح أو رفض لبدء أو التعديل بما في ذلك الحقائق التي لها علاقة بالمشكلة؛
- واقتراح لحل المشكلة إلى الحد المعروف للطرف في وقت ذلك الإشعار.

قد لا يحصل أحد الأطراف على جلسة إدارية إلى أن يقوم الطرف أو المحامي ممثل الطرف بتقديم إشعار طلب لعقد جلسة إدارية تتوفر فيها شروط المحتوى. بالإمكان الحصول على استمارة نموذجية لمساعدة الأولياء وتحتوي على المعلومات الضرورية من الوكالة العمومية أو على موقع إدارة التربية بولاية ماريلند على الإنترنت. لا يمكن للطرف الذي طلب عقد جلسة إدارية أن يتحدث عن مسائل غير مذكورة في إشعار الطلب بعقد الجلسة الإدارية إلا إذا وافق الطرف الآخر على ذلك.

كفاية الإشعار

يعتبر إشعار طلب عقد جلسة إدارية كافياً إلا إذا قام الطرف المستلم للإشعار بإعلام مكتب الجلسات الإدارية والطرف الآخر كتابياً وخلال 15 يوماً من تاريخ استلام الإشعار باعتقاده أن الإشعار لا يفي بشروط المحتوى الضرورية. وخلال 5 أيام من استلام الإشعار بالخلل يقوم مكتب الجلسات الإدارية بتقرير ما إذا كانت شروط المحتوى متوفرة في إشعار الطلب بعقد جلسة إدارية ويُشعر الأطراف في الحين كتابياً.

بإمكان الطرف أن يعدل إشعاره لطلب عقد جلسة إدارية فقط إذا وافق الطرف الثاني على ذلك كتابياً وتم منحه فرصة فض النزاع من خلال اجتماع يمكن من اتخاذ قرار كما جاء ذلك أدناه أو إذا منح مكتب الجلسات الإدارية ترخيصاً بذلك خلال مدة لا تفوق 5 أيام قبل عقد الجلسة الإدارية. تبدأ المدة الزمنية للقاء الذي سيتخذ فيه القرار ولعقد الجلسة الإدارية مرة ثانية مع تقديم الإشعار المعدل بطلب عقد جلسة إدارية.

الإجابة عن طلب عقد جلسة إدارية

إذا لم ترسل الوكالة العمومية سابقاً إشعاراً كتابياً إلى الوالدين فيما يتعلق بالمسائل التي عبر عنها الولي في إشعار طلب عقد جلسة إدارية، وجب عندها على الوكالة العمومية وخلال 10 أيام من تاريخ استلام الإشعار أن ترسل إلى الولي إجابة تتضمن:

- شرحاً للأسباب التي تجعل الوكالة العمومية تقترح هذه الإجراءات أو ترفضها؛
- وصف لأي خيارات قامت الوكالة العمومية باعتبارها والأسباب لرفض هذه الخيارات؛
- تصريح ينص على حقوق والدي التلميذ المُعاق، وأن هذه الحقوق محمية وفقاً لإجراءات الحماية، وإذا لم يكن هذا الإشعار يتعلق بإحالة مبدئية للتقييم، يجب أيضاً ذكر الوسائل التي تمكن الوالدين من الحصول على نسخة من وثيقة إجراءات الحماية؛
- والموارد (الأشخاص) الذين يمكن الاتصال بهم من طرف الوالدين لطلب المساعدة في فهم شروط ومحتويات قانون التربية الخاص بالمعاقين.

لا يمكن أن تمنع هذه الإجابة الوكالة العمومية من التأكيد على أن الإشعار بطلب عقد جلسة إدارية الذي قدمه الولي غير كاف أين ذلك مناسباً.

عندما يتلقى الطرف غير الشاكي إشعار الطلب بعقد جلسة إدارية، وجب على ذلك الطرف (مثال: ولي أو محامي أو ممثل الولي القانوني أو الطالب أو الوكالة العمومية أو الممثل القانوني للوكالة العمومية) أن يرسل إلى الطرف صاحب الدعوى إجابة تواجه المسائل التي تم الإشارة إليها في الإشعار بطلب عقد جلسة إدارية.

حصّة اتخاذ القرار

خلال 15 يوماً من تاريخ استلام إشعار الولي بطلب عقد جلسة إدارية وقبل أن تبدأ الجلسة الإدارية، يجب على الوكالة العمومية أن تعقد اجتماعاً مع الوالدين وعضو (أو أعضاء) فريق برنامج التربية الخاصة الذي تكون له دراية بالحقائق المشار إليها في الإشعار كما يحدد الوالدان ذلك صحبة إدارة التربية المحلية. قد يتفق الوالدان وإدارة التربية المحلية كتابياً على عدم عقد لقاء اتخاذ القرار أو يتفقوا على اللجوء إلى إجراء الوساطة.

يجب أن يتضمن اجتماع القرار ممثلاً عن الوكالة العمومية وتكون له الصلاحية الكافية لاتخاذ القرار نيابة عن الوكالة العمومية وقد لا يتضمن الاجتماع ممثلاً قانونياً عن الوكالة العمومية إلا إذا كان الولي مصطحباً بمحامى. والغرض من الاجتماع هو تمكين والدي الطالب من مناقشة المواضيع المذكورة في إشعارهما بطلب عقد جلسة إدارية حتى تتمكن الوكالة العمومية من فض المشكلة. إذا لم يتم فض المسائل المطروحة برضاء الطرفين خلال 30 يوماً من تاريخ استلام الإشعار فعندها يلجأ الطرفان إلى الجلسة الإدارية. تبدأ الفترة الزمنية للجلسة الإدارية عند انتهاء مدة 30 يوماً.

إذا توصل الطرفان إلى حل فيجب عليهما عندئذ إبرام اتفاقية يوقع عليها كلا الوالدان وممثل الوكالة العمومية الذي يملك الصلاحية الكافية لإلزام الوكالة العمومية وتكون الاتفاقية قابلة للتنفيذ في إحدى محاكم الولاية لها الصلاحية القضائية أو في محكمة الناحية للولايات المتحدة الأمريكية. إذا قام الطرفان بإبرام اتفاقية يبقى بإمكان أحد الأطراف إبطالها خلال ثلاثة أيام عملية من تاريخ التنفيذ.

إذا طلب أحد الطرفين كل من إجراءات الوساطة وعقد جلسة إدارية في نفس الطلب ويوافق الطرف الثاني على إجراءات الوساطة ستتحول القضية مباشرة إلى الوساطة.

حقوق الجلسة الإدارية

يحق لأي طرف يحضر إجراء جلسة إدارية بأن:

- يصطحبه وينصحه محام وأفراد مختصون أو متدربون فيما يتعلق بمشاكل الطلبة المعاقين؛
- يقدم الأدلة ويستدعي الشهود ويستجوبهم ويواجههم؛
- يمنع تقديم أية أدلة في الجلسة لم يتم الإفصاح عنها إلى ذلك الطرف قبل عقد الجلسة بخمسة (5) أيام عمل على الأقل؛
- يحصل على محضر الجلسة في صيغة كتابية أو في صيغة إلكترونية إذا اختار الأولياء ذلك؛ و
- يحصل على نتائج واقعية أو قرارات بشكل خطي، أو بحسب اختيار الوالدين، بشكل إلكتروني.

قبل خمسة (5) أيام على الأقل قبل الجلسة، يقوم كل فريق بالإفصاح للآخرين عن كل التقييمات المنجزة في ذلك التاريخ، والتوصيات القائمة على أساس تقييمات الفريق والتي بنوي استخدامها في الجلسة. يمكن للمسؤول في الجلسة أن يمنع أي فريق يتعدى عليه التقيد بهذا الشرط من تعريف التقييمات أو التوصيات المتعلقة بذلك في إجراء الجلسة الإدارية دون موافقة الفريق الآخر.

يحق للولي اصطحاب الطالب خلال الإجراءات وفتح الجلسة إلى العموم. يجب إجراء كل عملية استماع في الزمان والمكان اللذين يوفران الراحة المعقولة لولي الأمر والطالب المعنيين. يجب تقديم محضر الجلسة والنتائج الواقعية والقرارات إلى الوالدين دون أية كلفة.

يجب أن يتخذ القاضي الإداري قراراً بناءً على الوقائع لتحديد ما إذا كان الطفل حصل على تعليم عمومي مناسب مجاني. بالنسبة للمسائل المتعلقة بانتهاك الإجراءات، قد يقر القاضي الإداري أن الطفل لم يحصل على التعليم العمومي المناسب مجاناً:

- إذا عاقت المشاكل الإجرائية حق الطالب في التعليم المجاني المناسب المجاني؛
- إذا لم توفر الوكالة العمومية الفرصة للوالدين للمشاركة في إجراءات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتقديم التعليم العمومي المناسب مجاناً؛ أو
- إذا تسببت الوكالة العمومية في حرمان الطفل من المساعدات التربوية.

لا يوجد أي عنصر في هذه الشروط من شأنه أن يمنع القاضي الإداري من إصدار أمر إلى الوكالة العمومية باحترام شروط الإجراءات بموجب القانون والقواعد التي تحكم التربية الخاصة.

وضعية الطالب أثناء الإجراءات

أثناء تعليق أي إجراء إداري أو قضائي (باستثناء ما هو مذكور في القسم المتعلق بالإجراءات التأديبية) يظل الطالب في فصله الدراسي الحالي ما لم تتفق الوكالة العمومية وولي الأمر على غير ذلك. إذا تضمنت الجلسة الإدارية طلباً بقبول الطالب بشكل مبدئي في مدرسة عمومية، سيتم إلحاق الطالب ببرنامج مدرسة عمومية بموافقة الولي إلى أن تستكمل كافة الإجراءات. إذا ما اتفق قرار المسؤول عن جلسة الاستماع القانونية أو مع قرار ولي الأمر بأن تغيير الصف الدراسي مناسب سيتحول ذلك التغيير المؤقت إلى تعيين الطالب الجاري خلال إجراءات الاستئناف اللاحقة.

الإطار الزمني

يطلب الولي أو الوكالة العمومية عقد جلسة إدارية منصفة خلال سنتين من التاريخ الذي علم فيه الولي أو الوكالة العمومية أو كان عليهما أن يعرفا، التصرف المزعوم الذي تسبب في طلب عقد الجلسة الإدارية. لا ينطبق الإطار الزمني إذا منع الولي من طلب عقد جلسة إدارية بسبب تشويه للحقائق من قبل الوكالة العمومية بأنها فضت المشكلة جوهر الدعوى أو لأن الوكالة العمومية احتفظت بمعلومات كان من الواجب تقديمها إلى الولي. يجب أن يتأكد مكتب الجلسات الإدارية من الوصول إلى قرار نهائي وإرسال نص القرار إلى الطرفين خلال خمس وأربعين (45) يوماً من اتفاق الطرفين على التخلي عن إجراءات القرار أو خلال خمس وأربعين (45) يوماً من تاريخ انتهاء الفترة الزمنية المحددة لاتخاذ القرار.

الإطار الزمني السريع

الطالب غير المسجل بالمدرسة في الوقت الجاري

إذا تم طلب عقد جلسة نيابة عن طالب معاق غير مسجل بالمدرسة في الوقت الجاري، فيجب عقد الجلسة خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ استلام الطلب ويجب إصدار قرار كتابي في مدة لا تفوق خمس عشر (15) يوماً بعد عقد الجلسة.

الإجراءات التأديبية

في حال يتم طلب عقد جلسة إدارية نيابة عن طالب معاق فيما يتعلق بتعيينه في مؤسسة تربوية بديلة مؤقتة أو فيما يتعلق بتحديد السلوك، يجب عقد الجلسة خلال 20 يوماً مدرسياً من تاريخ طلب عقد الجلسة ويجب إصدار قرار كتابي خلال 10 أيام من تاريخ عقد الجلسة.

الدعوى المدنية

يعتبر القرار الصادر عن قاض إداري نهائي إلا في حال استأنفه أحد الوالدين أو الوكالة العمومية. يحق لأي طرف لا يوافق على النتائج والقرارات تقديم دعوى مدنية في نفس الموضوع المقدم في إجراء الجلسة الإدارية. يمكن للوالدين تقديم دعوى مدنية في أية محكمة مختصة في الولاية أو في محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة بغض النظر عن المبلغ المتنازع عليه خلال 180 يوماً من تاريخ إصدار القرار النهائي. لا يحد هذا الجزء من الحقوق ولإجراءات والحلول المتوقعة بموجب الدستور وقانون الأميركيين المعاقين لسنة 1990 والفقرة الخامسة من قانون إعادة التأهيل لسنة (Title V – Rehabilitation Act of 1973) 1973 أو القوانين الفيدرالية الأخرى التي تحمي حقوق الطلبة المعاقين. لكن قبل أن يرفع الأولياء أو الوكالة العمومية دعوى مدنية بموجب هذه القوانين يجب أن يتم استنفاد إجراءات الجلسة الإدارية لدى مكتب الجلسات الإدارية.

تقوم المحكمة في كل الدعوى:

- باستلام محضر إجراء الجلسة الإدارية؛
- بالاستماع إلى الأدلة الإضافية بناء على طلب أحد الوالدين أو الوكالة العمومية؛
- باتخاذ قرارها على أساس الأدلة المتوفرة؛
- وبإصدار حكم عادل ومنصف.

القسم الخامس عشر – أجور المحاماة

في أية دعوى أو إجراءات قانونية بموجب قانون التربية الخاص بالمعاقين، يمكن أن تحكم المحكمة بأجور معقولة للمحامين لصالح:

- الوالدين أو أولياء الطالب المعاق إذا كسب القضية؛
- أي طرف يكسب القضية إذا كان الطرف إدارة التربية بولاية ماريلند أو أي وكالة عمومية أخرى أو ضد محامي الولي الذي يرفع دعوى أو طلب إجراء قانوني لاحق يكون تافهاً أو غير معقول أو بدون مبرر، أو ضد محامي ولي يستمر في الدعوى بعد أن أصبح من الواضح أن الدعوى تافهة أو غير معقولة أو بدون مبرر؛ أو
- أي طرف يكسب القضية إذا كان الطرف إدارة التربية بولاية ماريلند أو أي وكالة عمومية أخرى أو ضد محامي الولي أو ضد الولي إذا كانت أسباب الدعوى التي رفعها الولي أو طلب الإجراء القانوني غير لائقة مثل الإزعاج أو للتسبب في تأخير غير ضروري أو للرفع بدون مبرر من تكلفة الدعوى.

يجب أن تكون الرسوم المحكوم بها مبنية على معدل الأجور المتداولة في المنطقة التي رفعت فيها الدعوى بالنسبة لنفس الخدمات المقدمة. لا يمكن استعمال أية علاوة أو زيادة في احتساب الأجور المنصوص عنها.

لا يمكن منح الأجور في الظروف التالية:

- لكل اجتماعات فريق برنامج التربية الخاصة إلا إذا تم هذا الاجتماع نتيجة لإجراءات الجلسة الإدارية القانونية أو الدعوى القضائية؛
- لإجراءات الوساطة التي تمت قبل رفع دعوى بعقد جلسة إدارية قضائية؛
- للقاءات أخذ القرار وفض النزاع؛

- والخدمات المقدمة بعد عرض تسوية كتابية على الولي في حال:
 - يقدم العرض خلال مدة زمنية تخضع للفقرة 68 من القوانين الفيدرالية للإجراءات المدنية (Federal Rules of Civil Procedure) أو خلال إجراءات القضية الإدارية في مدة عشرة أيام قبل بداية الإجراءات القضائية؛
 - عدم قبول العرض خلال عشر أيام؛
 - وإذا اعتبرت المحكمة أن التعويض الذي حصل عليه الولي خلال الجلسة القضائية ليس أفضل من عرض التسوية. قد تأمر المحكمة بالرسوم والتكلفة إذا كان الولي مبررا فعليا في رفضه لعرض التسوية.

قد يتم تخفيض الرسوم في الحالات التالية:

- إذا قام الولي أو محامي الولي بالتمديد في النزاع بدون مبرر؛
- مبلغ أجور المحامين المخوّل للحكم به قد تجاوز بشكل غير معقول الرسم المحدّد لكل ساعة والساند في المجتمع مقابل خدمات مماثلة يقدّمها المحامون ذوي مهارات وسمعة وخبرة متساوية؛
- يكون الوقت والخدمات مفرطة باعتبار نوع القضية؛ أو
- لم يقدم المحامي المعلومات المناسبة عند ملأ الإشعار بطلب عقد جلسة إدارية.

لن يتم تخفيض الرسوم في حال:

- قامت الوكالة العمومية بتمديد القرار؛ أو
 - حصل انتهاك لشروط حماية الإجراءات.
- بما أن حقّ الوالدين بتغطية أجور المحامي يعتمد على موافاة بعض الشروط المحددة في قانون التربية الخاص بالمعاقين، يناقش الوالدين هذه المسألة مع محاميها.